الإفادة

بطرق حديث النظر إلى علي عبادة

تأليف

العلامة المحدث الشريف

أبي اليسر جمال الدين عبد العزيز بن محمد بن الصديق

الحسني الغماري المغربي

١٣٣٨-١٤١٨هـ

إعداد

السيد حسن الحسيني


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

[التمهيد]

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيّدنا ونبيّنا محمدٍ وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

وبعد: فإنّ من أعظم أسباب التفضيل بين الصحابة كثرة المناقب وجُموم الفضائل.

وقد اتّفق العلماء علىٰ أنّه لم يرد في حقّ أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ من الفضائل ما ورد لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام[1].

فلذا اعتنىٰ أكابر العلماء والمحدّثين بجمع تلك الفضائل في كتبٍ مستقلّةٍ كثيرةٍ جدّاً.

ومنهم من صرف عنايته لجمع واحدةٍ من تلك الفضائل والمناقب من طرقه المختلفة، كحديث الغدير أو الموالاة وحديث الطير، وحديث ردّ الشمس، وحديث أنا مدينة العلم وعليّ بابها... وغيرها.

ومن فرسان هذا الميدان العلّامة المحدّث السيّد عبدالعزيز بن محمد بن الصدّيق الحسني الغُماري الطنجي رحمه الله تعالىٰ، حيث صنّف هذا الكتاب في إثبات صحّة حديث: «**النظر إلىٰ عليٍّ عبادة**».

وقد بيّن في مقدّمة فضل أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام علىٰ جميع الصحابة، وسرد طرق هذا الحديث وناقش دعاوىٰ من ردّه وحكم بوضعه بأسلوب متين قلّما يتّفق للمتأخّرين من أهل الحديث.

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٦٨ ـ الصواعق المحرقة لابن حجر المكّي: ١٢٠ ـ ١٢١.

وكان شقيقه العلّامة المحدّث السيّد عبدالله بن الصدّيق قد نوّه بهذا الكتاب قبل سنين في تعليقه على (تنزيه الشريعة المرفوعة)[1] لأبي الحسن علي بن محمد بن عرّاق الكناني، ولكن لم يقع بأيدينا إلّا قبل مدّة قصيرة، فعزمنا على إخراجه بحلّةٍ تليق به وبمكانة مؤلّفه السامية.

والله العليّ العظيم نسأل أن يوفّقنا لما يحب ويرضى، إنّه سميع مجيب.

المؤلّف والكتاب

١ ـ إسمه ونسبه: هو العلّامة المحدّث المفيد الناقد البصير السيّد الشريف أبو اليسر، جمال الدين، عبدالعزيز بن محمد بن الصدّيق بن أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن عبدالمؤمن، الحسني الإدريسي الغُماري المغربي.

ينتهي نسبه إلى إدريس بن عبدالله الكامل بن الحسن المثنّى بن الحسن السبط عليه السلام.

ولد في شهر جمادى الأولى سنة ١٣٣٨هـ بثغر طنجة من بلاد المغرب الأقصى من والدين شريفين كريمين.

أمّا والده:

فهو السيّد محمد بن الصدّيق المولود سنة ١٢٩٥هـ والمتوفّى سنة ١٣٥٤هـ، كان من أعلام المغرب المشاهير، واسع الاطّلاع، حسن البيان والتعليم والتبليغ، تاركاً للدنيا، متجرّداً عن علائقها. وكانت له حلقات علميّة يدرّس فيها رسالة ابن أبي زيد القيرواني وصحيح البخاري وغيرهما.

وقد أفرد أخلاقه السنّية وأحواله الزكيّة ومآثره العلميّة جماعة، منهم: ولده

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١/٣٨٣.

الأكبر السيد أحمد بن الصدّيق في (سبحة العقيق) وفي (التصوّر والتصديق)، والفقيه محمد العياشي في (نبذة التحقيق) ومحمد بن الأزرق الفاسي في (حادي الرفيق) وغيرهم، وله ترجمة في (موسوعة أعلام المغرب).

وأمّا والدته:

فهي حفيدة الإمام العلّامة أحمد بن عجيبة الحسني المتوفّىٰ سنة ١٢٢٥هـ صاحب التفسير و(شرح الحكم) و(الفهرسة) وغيرها من المصنّفات.

٢ ـ **أُسرته العلميّة**: ترعرع المترجم له في أحضان أسرة علميّة عريقة ممّا هيّأ له ذلك الارتقاء إلىٰ أعلىٰ مراتب العلم.

فمن أعلام أسرته والده الذي تعاهده منذ صغره، فبعد قراءة القرآن الكريم اشتغل بالطلب عليه، وكان مهتمّاً به غاية الاهتمام.

ومنهم: شقيقه الحافظ أبو الفيض شهاب الدين أحمد بن الصدّيق المولود سنة ١٣٢٠هـ والمتوفّىٰ سنة ١٣٨٠هـ بالقاهرة. قيل: بلغت مصنّفاته أكثر من ٢٠٠ مصنّف، أكثرها في علم الحديث، منها (المداوي لعلل المناوي) و(الهداية في تخريج أحاديث البداية) لابن رشد و(فتح الوهّاب بتخريج أحاديث الشهاب) للقضاعي، وغيرها.

وله ترجمة في (تشنيف الأسماع) ص ٧١ ـ ٧٨، وموسوعة أعلام المغرب، ومقدّمة كتابه (البرهان الجلي) بقلم: أحمد محمد مرسي ـ ومقدّمة (البداية).

ومنهم: شقيقه المحدّث الأصولي أبو الفضل عبدالله بن الصدّيق المولود سنة ١٣٢٨هـ والمتوفّىٰ سنة ١٤١٣هـ. له مصنّفات كثيرة منها (الكنز الثمين) وشرحه و(بدع التفاسير) و(الابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج) وأجزاء حديثيّة.

له ترجمة في (تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع) ص ٣٤٦ ـ ٣٥٤.

ومنهم: محمد الزمزمي. والسيّد عبدالحيّ المتوفّىٰ سنة ١٤١٥هـ ومن مؤلّفاته

(الجواب المداوي لسؤال السلاوي).

وللسيّد عبدالعزيز ﷺ شقيقان آخران أصغر منه سناً، هما العلّامة الأديب السيّد الحسن والعلّامة المشارك السيّد إبراهيم.

٣ ـ نشاطه العلميّ وثقافته: بدأ السيّد عبدالعزيز الغُماري ﷺ دراسته وطلبه للعلم منذ الصغر، وبعد أن تجاوز بعض المراحل الدراسيّة في مسقط رأسه (طنجة) سافر إلى القاهرة سنة ١٣٥٥هـ، فأخذ عن أكابر شيوخها كالشيخ عبدالمعطي الشرشيمي ـ من كبار علماء الهيئة ـ والشيخ محمود إمام، والشيخ عبدالسلام غنيم الدمياطي، والشيخ محمد عزّت، وغيرهم.

واستفاد أيضاً من شقيقه الحافظ السيّد أحمد بن الصدّيق في شتّى العلوم، لا سيّما علم الحديث وفنونه الذي تضلّع فيه وبرع، وأصبحت له اليد الطولى في صناعته. فألّف فيه المؤلّفات الكثيرة، وصار من كبار المشايخ المحدّثين الذين يستجاز منهم. ولذلك استجازه في الحديث كثير من طلبة العلم في مختلف الأقطار والبلدان لوفرة طرقه وعلوّ إسناده.

وله في ذلك (معجم الشيوخ)، كما وضع الأستاذ محمود سعيد ممدوح ثَبَتاً صغيراً لطرقه سمّاه (فتح العزيز بأسانيد السيّد عبدالعزيز) طبعته دار البصائر بدمشق سنة ١٤٠٥هـ.

ونشر أبحاثاً علميّة جمّة طوال عشرات السنين، بدأها بمجلّة (الإسلام) عندما كان بالقاهرة إلى (البلاغ) و(الخضراء الجديدة) الأسبوعيّة اللتين تصدران بطنجة وقد بلغت المئات.

وترجمت مقالاته إلى عددٍ من اللّغات وخاصة الإنجليزيّة والفرنسيّة والإسبانيّة، ومنها ما أعيد نشره في جرائد عالميّة، منها جرائد تصدر من باريس ولندن.

ولمّا عاد إلى طنجة سار على ذلك النهج الذي ارتسمه لنفسه، فكان يجيب على

أسئلة السائلين ويثقّف الناس ويعظهم من خلال كتاباته في الصحف والمجلّات وخطب الجمعة.

وبالجملة: فقد كان عالماً عاملاً، وواعظاً متّعظاً، ترسخ عظاته ونصائحه في قلوب السامعين لحسن سريرته وطيب طويّته.

هذا، مع سعة اطّلاعه وقوّة نظره، وجودة استحضاره للمسائل، ومسايرته مع التطوّر الحضاري والتفتّح العصري شأن كلّ مرشدٍ واعٍ.

٤ ـ سيرته وجهاده: لقد قضى السيّد العلّامة عبدالعزيز بن الصدّيق حياته في خدمة العلم والدفاع عن كلمة الحقّ، والوقوف إلىٰ جنب الضعفاء والمقهورين والعمل علىٰ إسعاد الناس، وحلّ مشاكلهم.

كان ﷺ آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، شجاعاً في انتقاد كلّ ما يجب انتقاده، لا يخشىٰ في الله لومة لائم، يقول الحقّ ولو في أقرب الناس إليه، كما كان يتقبّل بصدرٍ رحبٍ أيّ انتقادٍ يوجّه إليه ما دام هذا النقد في طريق الحقّ. وله في ميدان الجهاد عن العقيدة الإسلاميّة الصحيحة ومحاربة الوهابيّة والنواصب مواقف مشهودة وردود دامغة كشف بها الستار عن الحقائق، كما هو ديدن كلّ مصلحٍ كبيرٍ، ولكن لا يسع المقام لذكرها.

٥ ـ مؤلّفاته: إنّ المحدّث ابن الصدّيق من الذين كان لهم سهم وافر في إغناء المكتبة العربيّة ولا سيّما الحديثية بالمؤلّفات القيّمة المتنوّعة، ونذكر هنا بعضاً منها.

١ ـ تسهيل المَدْرج إلى المُدرج.

٢ ـ التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس.

٣ ـ بلوغ الأماني من موضوعات الصاغاني.

٤ ـ إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادات من نظم المتناثر على الأزدهار المتناثرة.

٥ ـ الباحث عن علل الطعن في الحارث.

٦ ـ التحفة العزيزيّة في الحديث المسلسل بالأوليّة.

٧ ـ جزء في بيان حال حديث: أحبب حبيبك هوناً مّا.

٨ ـ التعطّف في تخريج أحاديث التعرّف.

٩ ـ جلاء الدامس عن حديث: لا تردّ يد لامس.

١٠ ـ الجواهر المرصوعة في ترتيب أحاديث اللآلي المصنوعة.

١١ ـ الجامع المصنّف لما في الميزان من حديث الراوي المضعّف.

١٢ ـ وثبة الظافر لبيان حال حديث: أترعوون عن ذكر الفاجر.

١٣ ـ المشير إلىٰ ما فات المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير.

١٤ ـ أزهار الكمامة في صحّة حديث الغمامة.

١٥ ـ جني الباكورة في طرق حديث: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة.

١٦ ـ جزء في طرق حديث: لا صلاة لجار المسجد إلّا في المسجد.

١٧ ـ الجواهر الغوالي في الاستدراك على اللآلي.

١٨ ـ التهاني في التعقّب علىٰ موضوعات الصاغاني.

١٩ ـ تذكرة الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها.

٢٠ ـ التبيان لحال حديث: أنا ابن الذبيحين.

٢١ ـ المقتطف من حديث المخصوص بكامل العزّ والشرف.

٢٢ ـ الفتح الوهبي في الكلام علىٰ محمد بن السائب الكلبي.

٢٣ ـ الإفادة بطرق حديث: النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.

وهو الكتاب الذي بين يديك، وقد تمّ تأليفه عام ١٣٦٥هـ بالقاهرة، ولكنّه لم يطبع إلى الآن ـ فيما تعلم ـ سوىٰ مرّة واحدة، حيث طبع بالآلة الكاتبة في ٢٥ صفحة من القطع الكبير.

وقد تفضّل السيّد عبدالمغيث بن عبدالعزيز بن الصدّيق بإرسال نسخةٍ منه،

فتمّ تصحيحها وإعدادها للطبع في هذا العدد من مجلّة (علوم الحديث) الغرّاء، فله منّا خالص الشكر والتقدير.

وممّا يجدر التنبيه عليه هنا أنّ المصنّف ﷺ كان قد فرغ من تأليف هذا الكتاب قبل حوالي ٥٣ سنة، وهو إذ ذاك في السنة السابعة والعشرين من عمره، وقد أظهر فيه مقدرته العلميّة وإحاطته التامّة بعلوم الحديث وعلله، وأبان عن بلوغه مرتبة النقّاد المجتهدين في الجرح والتعديل، وذلك من فضل الله تعالىٰ وبركاته عليه.

٦ ـ **وفاته:** وبعد عمر مبارك مديدٍ قضاه محدّث المغرب السيّد عبدالعزيز الصدّيق ﷺ في إعلاء كلمة الحقّ وخدمة العلم وأهله لبّىٰ نداء ربّه يوم الجمعة ٦ رجب ١٤١٨هـ بعد صلاة العصر.

وشيّع جثمانه يوم السبت ـ بعد أن غُسل بماء زمزم ـ في موكبٍ عظيم شارك فيه عشرات الآلاف من المشيّعين، وكان هذا أكبر تشييع تشهده طنجة لحدّ الآن، فحمل نعشه من داره إلى المسجد الأعظم، وتقدّم للصلاة عليه ولده الأكبر الدكتور محمد بن الصدّيق ثم ولده عبدالمغيث بن الصدّيق، ثم حمل إلى الزاوية الصدّيقيّة حيث مثواه الأخير، فدفن هناك ظهر يوم السبت.

وله ﷺ ذريّة طيّبة، نسأل الله تعالىٰ أن يوفّقهم لاقتفاء أثر والدهم العلّامة وأسلافهم الكرام، وهم:

١ ـ الدكتور محمد ٢ ـ عبد المنعم ٣ ـ عبدالمغيث ٤ ـ عبدالأعلىٰ ٥ ـ بنت.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلّى الله وسلّم علىٰ محمّد وآله الطاهرين.

حسن الحسيني آل المجدّد الشيرازي

٣٠ شوّال المكرّم ١٤١٨هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله علىٰ ما ألهم وعلّم، وصلّى الله علىٰ سيّدنا ومولانا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

وبعد:

فهذا جزءٌ سمّيته **«الإفادة بطُرُق حديث النظر إلىٰ عليٍّ عبادة»** جمعته رجاءَ الانخراط في سلك شيعة هذا الإمام الجليل الذي جمع من العلوم والمعارف الربّانيّة ما لم يجمعه غيره، وحاز من الشرف والمجد وعلوّ المكانة ما لم يظفر سواه بعُشْر مِعْشاره.

فقد سمّاه رسول الله ﷺ سيّد العرب، وفي بعض الروايات: سيّد المؤمنين.

وكان صهراً لسيّد الأنبياء والمرسلين ﷺ، وزوجاً لسيّدة نساء العالمين عليها الصلاة والسلام، وأباً لسيّدَيْ شباب أهل الجنّة صلّى الله عليهما وسلّم.

فلم يجتمع لأحدٍ غير عليّ بن أبي طالب ﷺ هذا الشرف وهذه السيادة:

فأبو بكرٍ الصدّيق ﷺ كان صهراً لسيّد الأنبياء والمرسلين، لكن لم يكن زوجاً لسيّدة نساء العالمين، ولا أباً لسيّدَيْ شباب أهل الجنّة، ولا قال له رسول الله ﷺ: إنك سيّد العرب، أو سيّد المؤمنين(١).

وكذلك عمر، وكذلك عثمان رضي الله عنهما.

وإذا عُدمت هذه الأوصاف في خير الأصحاب، وفُقدت هذه الخصال من الخلفاء الثلاثة، فوجودها في غيرهم من المستحيل، إن لم يكن عقلاً فعادةً. لا

(١) المستدرك على الصحيحين ١٢٤/٣.

يطمع ـ بعد هذا ـ حاقدٌ مريض القلب، أو جاهلٌ غبيٌّ لا يدري الطول من العرض، في محاولة أن يجعل أحداً بعد رسول الله ﷺ مساوياً لهذا الإمام عليه السلام في الفضل، فضلاً عن أن يجعله أفضل منه.

بل، هو سيّدهم جميعاً بمقتضىٰ قوله ﷺ: إنّه سيّد العرب، ومولاهم جميعاً بمقتضىٰ قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه».

ودعوىٰ كون الجمهور علىٰ خلاف هذا، إن لم تكن كاذبةً فهي إلى الكذب أقرب؛ فقد ذهب إلىٰ ما ذهبنا إليه في تفضيل عليٍّ عليه السلام علىٰ جميع الصحابة جمعٌ ـ إن لم يكن أكثر من ذلك الجمهور فلا يقلّ عنه عدداً ـ كما يظهر لمن بحث ونظر في ذلك بعين الحقّ والإنصاف ـ.

وهو مذهب سلمان، وأبي ذرّ، والمقداد، وخبّاب، وجابر، وأبي سعيدٍ الخدريّ، وزيد بن الأرقم، وأبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنهم.

فمن ادّعىٰ ـ كذباً وزوراً ـ ضلالة من فضّل عليّاً عليه السلام علىٰ جميع الصحابة رضي الله عنهم ـ بعد أن علم مذهب هذا العدد من علمائهم ـ فهو الضالّ حقّاً.

ولو لم يكن في هذا قولٌ لصحابيٍّ فرَمْيُ صاحِبه بالضلال غلوٌّ فاحشٌ يدلّ على الجهل والتعصب الممقوت.

فما دام الرجل يقول في الشيخين رضي الله عنهما خيراً، ويُثني علىٰ جميع الصحابة، فذهابه إلىٰ ترجيح أحدهم عليهم في الفضل ـ لما ثبت لديه من الدلائل في ذلك ـ لا يضرّه في دينه، ولا يخدش في عقيدته، خصوصاً والمسألة موضع خلافٍ في القديم والحديث.

فالقائل بفضل عليٍّ عليه السلام على الصحابة جميعاً لم يأتِ بقولٍ لم يُسبق إليه، أو بمذهبٍ ابتدعه، وإنّما نظر في أقوال الفريقين، ورجّح منها ما هداه إليه الدليل الذي ثبت إليه، وهو في هذا مجتهدٌ كغيره من المجتهدين، إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد.

وهذا الموضوع ليس من المواضيع القطعيّة التي فيها الحقّ مع واحدٍ، حتىٰ لا يجوز الاجتهاد فيه والنظر، وإلّا لما اختلف المسلمون في ذلك منذ العصر الأوّل، بل هو كغيره من المسائل النظريّة التي يظهر الحقّ فيها بالنظر إلى الدليل واتّباعه.

إذا تقرّر هذا فلا معنى لتعنيف من قال بهذا القول وذهب إليه، فضلاً عن رميه بالفسق والضلال!

وقد روىٰ عبدالرزّاق عن معمر قال: لو أنّ رجلاً قال: عمر أفضل من أبي بكر ما عنّفته، وكذلك لو قال: «**عليّ أفضل عندي من أبي بكرٍ وعمر**» لم أعنّفه إذا ذكر فضل الشيخين وأحبّهما وأثنىٰ عليهما بما هما أهله.

قال عبدالرزّاق: فذكرتُ ذلك لوكيع فأعجبه واشتهاه.

وقولهم: إن الجمهور علىٰ تفضيل الثلاثة علىٰ عليّ؟!

ـ علىٰ تسليم صحّته ـ فهو مردود، لأنّ العبرة بجمهرة العقلاء، الذين يبنون قولهم على الدليل الصحيح البيّن.

أمّا الجمهور الذي يعتمد في قوله علىٰ دسائس النواصب ـ أعداء الله ورسوله وأهل بيته ـ فقوله لا يلتفت إليه عاقل، ولا يركن إليه إلّا أهل الغفلة الذين تروج عليهم الأكاذيب في صورة الحقّ والصدق، أو أهل الضلالة الذين يعلمون الحقّ ويقرّون به في قلوبهم، ويمنعهم من الإفصاح به مرضٌ في القلب، أو غِلٌّ في الصدر ـ كما هو حال أغلب من ناصب العداء والكراهية لعليّ.

ولم يكلّفنا الله باتّباع الجمهور، وإنّما كلّفنا باتّباع الدليل والبرهان.

فإذا ثبت عند أحدٍ صحّة دليل قولٍ وخالفه، واتّبع الجمهور في قولٍ يعلم بطلانه وفساده وبُعده عن الحقّ والصواب ـ كقوله هنا في حقّ عليّ ـ فهو آثمٌ خاطيءٌ.

ونضرب لهم مثلاً برجلٍ في أُمّةٍ لم تصلها دعوة التوحيد، وهداه الدليل إلىٰ أنّ الله واحد لا شريك له، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤاً أحد، ثم رأىٰ أن هذا الدليل

يخالف مذهب أُمّته في الشرك وعبادة غير الله الواحد القهّار، فهل يجوز له أن يترك هذا الدليل ويتّبع الجمهور في الشرك والكفر بالله؟! ويكون ذلك عذراً له عند الله في عدم العقاب؟!

فإن قالوا: «يجوز ذلك»، كفروا.

وإن قالوا: لا، قلنا لهم: فلماذا خالفتم هذا هنا، وجعلتم الجمهور مقدّماً على الدليل؟!

والحقّ واحد مهما اختلفت وتعدّدت أطواره.

فلا يجوز لقائلٍ أنْ يقول: إنّ مخالفة الدليل في ذلك المثَل الذي ضربته غيرها في مِثْل هذه المسألة.

لأنّ الحقّ يجب نصره واتّباعه، والباطل يجب ردّه وخذلانه في جميع الأمور والأحوال؛ غير أنّه في بعض الأحيان يظهر الحقّ في صورة واضحة جليّةٍ لا يمكن لنفسٍ ـ مهما كانت جاهلةً قاصرةً ـ أن تحيد عنه وتعتقد خلافه؛ وفي بعض الأحيان يظهر في صورةٍ يراها الجاهل القاصر خفيّة، قد يرىٰ صورة الباطل أوضح منها في نظره لقصوره عن معرفة الدليل الذي يُظهر الحقّ واضحاً جليّاً في جميع أحواله.

أما ذوو العلم والمعرفة فلتمكّنهم ورسوخ قدمهم في العلم يرون الحقّ في جميع الأحوال والأطوار علىٰ صورةٍ واحدةٍ، ظاهراً، جليّاً، واضحاً، غير خفيّ، لا يمكن الرجوع عنه، ولا الركون إلىٰ غيره.

فالأشعري مثلاً ـ لركونه إلى الجمهور، وتقليده له، وعدم بحثه عن الدليل ـ يرى الحقّ في مسألة تفضيل عليّ عليه السلام علىٰ جميع الصحابة رضي الله عنهم في صورةٍ ضعيفةٍ خفيّةٍ لا تركن نفسه إليها، ويرىٰ ما ذهب إليه الجمهور ـ وهو باطلٌ محضٌ ـ في صورةٍ واضحةٍ جليّةٍ!

وسبب ذلك[١] ركونه إلى التقليد، واعتناقه لقول الجمهور من غير بحث ونظرٍ في دليله.

والحاصل أنّ العبرة بالقول المبنيّ على الدليل، فلو كان أهل الأرض في جانبٍ والدليل في جانبٍ لكان الحقّ مع من أخذ بالدليل، رغم خلاف العالم كلّه له.

وإذا تتبّعت أحوال الأمم اليوم وجدت الذين يدينون بغير التوحيد يزيدون ثلاثة أثلاثٍ على الذين يدينون بالتوحيد، ولم يقل مجنونٌ فضلاً عن عاقلٍ: إنّ الحقّ مع هذه الأغلبيّة الساحقة في الكفر.

فعلىٰ المسلم الحريص أن لا يغترّ بما يدّعونه قول الجمهور، ولا يعمل بقولٍ حتىٰ يتأكّد من صحة دليله، فما صحّ دليله فهو قوله ـ ولو كان العالَم كله علىٰ خلافه ـ.

إذا علمت هذا، فما يُدَنْدِنُ حوله مَنْ ألّف في العقائد من أنّ الجمهور علىٰ أنّ عليّاً عليه السلام هو آخر الأربعة في الفضل، قولٌ كلّه زورٌ، وكذبٌ، وبهتانٌ، وكفرٌ بفضل هذا الإمام عليه السلام اخترعه أهل النفاق، وراج على البُله من المؤلّفين المؤمنين؟!

---

(١) وسببٌ آخر يمنع الإنسان من اتّباع الحقّ والعمل به ـ ولو مع وضوحه وظهوره ظهور الشمس في وَضَح النهار ـ وهو نشوؤه علىٰ أمرٍ تلقّاه عن آبائه وعشيرته، ووجد عليه البيئة التي تربّىٰ فيها، والوسط الذي شبّ فيه، وذلك له أثرٌ عظيم جداً على التفكير، والنظر في الأدلّة الشرعيّة بالطريق الذي يجعل القلب ينشرح للعمل بها بدون تردّدٍ ولا التفاتٍ لقولٍ أو لرأيٍ يخالفها، وبسط هذا بأدلّته له موضع آخر.

وقد أشار إلىٰ لُمْعةٍ منه ابن خلدون في مقدّمته ـ وإن كان لم يسهب ـ.

فمثل هذا من الصعب عليه جداً الخروج عمّا هو فيه من الباطل إلىٰ اتّباع الحقّ والعمل به ـ ولو وضح دليله، وظهر برهانه ـ إذا لم يؤيّده الله تعالىٰ بهدايته وتوفيقه.

وهذا أوّل شيءٍ كان يلقاه رسول الله من قومه عند دعوتهم إلى الإيمان بالله وحده، يردّون دعوته بكونها مخالفةً لما وجدوا عليه آباءَهم كما بيّن ذلك الله تعالىٰ في كتابه في غير ما آية، وأمر سبحانه رسوله أن يردّ عليهم هذا الاحتجاج المنافي لنور العقل ﴿قل أَوَ لَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾. (منه رحمه الله تعالىٰ).

والأمر لله.

والدليل علىٰ ذلك، أن الأفضليّة تثبت بكثرة الخصال المميّزة لشخصٍ عن غيره، وكلّما زادت هذه الخصال؛ زاد فضل صاحبها علىٰ غيره.

فإذا قلت مثلاً في مجلسٍ من العقلاء: إن زيداً عالم، وشريف النسب، وكريمٌ، وشجاعٌ، وذكرت خصالاً كثيرةً تجمّعتْ فيه، وقلتَ: إنّ عمراً عالمٌ، أو شريفٌ لا غير.

فلا شكّ أنّ أهل ذلك المجلس يعتقدون بفضل زيدٍ علىٰ عمروٍ، لكثرة الخصال المميّزة التي اجتمعت فيه، ولم تجتمع في عمروٍ، وهذا ظاهرٌ لكلّ ذي لُبٍّ، ومخالفته تدلّ علىٰ جهلٍ عظيم.

وقد تتبّعت فضائل الصحابة رضي الله عنهم، فلم نجد لأحدهم قطرةً من بحر ما ورد في عليٍّ عليه السلام من الأحاديث الصحيحة الشاهدة بفضله على الصحابة جملةً، لا فرق بين الخليفة الأوّل ولا غيره!

فما ورد في علمه، وورعه، وشجاعته، وحبّه الله ورسوله، وحبّ الله ورسوله له، وكونه من الرسول بمنزلة هارون من موسىٰ، وكونه سيّد العرب وسيّد المؤمنين، ومولىٰ من كان الرسول مولاه، وإلىٰ غير هذا ممّا يصعب حصره والإحاطة به لم يَرِدْ عُشْره في غيره من الصحابة مطلقاً، مهما علت منزلته وارتفع قدره[1].

---

(١) وقال الإمام الحافظ، شيخ المقرئين، شمس الدين أبو الخير محمّد بن محمّد بن محمّد الجزريّ في «أسنى المطالب، في مناقب سيّدنا عليّ بن أبي طالب» وهو جزءٌ لطيف مفيد جداً، بعد كلام ما نصّه ـ: فانتهت إليه رضوان الله عليه جميع الفضائل من أنواع العلوم وجميع المحاسن، وكرم الشمائل من القرآن والحديث، والفقه والقضاء، والتصوّف، والشجاعة، والولاية، والكرم، والزهد والورع، وحسن الخُلُق، والعقل، والتقوى، وإصابة الرأي، فلذلك أجمعت القلوب ←

ومن جعل الأفضليّة علامةً ـ غير ما ذكرنا ـ فليأت بدليله إن كان صادقاً، ولن يجد إلىٰ ذلك سبيلاً.

ثمّ يجب أنْ تعلم أنّه ما وردت في صحابيّ فضيلة إلّا وورد في عليّ عليه السلام مثلها، بخلاف عليّ فقد وردت فيه فضائل لم تثبت لغيره مطلقاً، فهو جامعٌ مانعٌ، جامعٌ لمحاسن غيره ومانعٌ لمحاسنه أنْ تذهب إلىٰ سواه.

كما قال سلمان الفارسيّ رضي الله عنه ـ فيما رواه عنه الرافعيّ في «التدوين»[1]: أنبأنا عليّ ابن عبدالله، نبأ أبو زرعة عبدالكريم بن إسحاق بن سهلويه، نبأ أبو بكر الدينوري أجازةً، سمعت أبا منصور عبدالله بن عليّ الأصبهانيّ ببروجرد، سمعت أبا القاسم الطبرانيّ، ثنا أحمد بن عبدالوهّاب بن نجدة، عن أشياخه، قال: لمّا كان يوم السقيفة اجتمعت الصحابة علىٰ سلمان الفارسيّ رضي الله عنه، فقالوا: يا أبا عبدالله، إنّ لك سنّك ودينك وعلمك[2] وصحبتك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقل في هذا الأمر قولاً يخلد عنك، فقال: «گويم اگر شنويد»[3].

ثم غدا عليهم فقالوا: ما صنعت يا أبا عبدالله؟

فقال: «گفتم اگر بكار بريد»[4].

«ثم أنشأ يقول:

← السليمة علىٰ محبّته، والفطر المستقيمة علىٰ سلوك طريقته، فكان حبّه علامة السعادة والإيمان، وبغضه محض الشقاء والنفاق والخذلان ـ كما تقدّم في الأحاديث الصحيحة، وظهر بالأدلة الصريحة. (منه رحمه الله تعالىٰ).

(١) التدوين في أخبار قزوين ١/٧٨ ـ ٧٩.

(٢) في المصدر: وعملك.

(٣) هذا الكلام باللغة الفارسية، معناه: أقول لو تسمعون كلامي.

(٤) معناه: قد قلت لو كنتم تعملون بكلامي.

ما كنتُ أحسب أنّ الأمر منصرفٌ
عن هاشم ثم منهم عن أبي الحسن
أليس أول من صلّىٰ لقبلته
وأعلم القوم بالأحكام والسنن
ما فيهم من صنوف الفضل يجمعها
وليس في القوم ما فيه من الحسن

ويقال: ليس لسلمان غير هذه الأبيات.

فهل يقول ـ بعد هذا ـ جهولٌ متعنّت: إنّ في الصحابة من هو أفضل من عليٍّ ﷺ؟!

فإن قيل: إن أبا بكر ﷺ اختصّ بالصدّيقيّة:

قلنا: وعليّ أيضاً صدّيق، وزوج الصدّيقة، ووالد الصدّيقين، فمن نفى الصدّيقية عن هؤلاء فهو جاهلٌ، مظلم القلب، ليس له من نور الإيمان شيءٌ، بل ورد فيهم ﷺ ما هو أعظم من الصدّيقية، لأنّ الصدّيقيّة ـ كما قال سيّدي عبدالوهّاب الشعراني ﷺ في «كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجانّ»[1] نقلاً عن مولانا الشيخ الأكبر ﷺ ـ: أقلّ من مقام القربة، وجَعَل مقام القربة يلي النبوّة، وبعدها الصدّيقيّة.

وعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم الصلاة والسلام ورد في أحاديث كثيرة ما يثبت لهم مقام القربة، بل جَعَل الرسول صلوات الله عليه وآله حبّهم كحبّ الله، وبغضهم كبغض الله، وجَعَل المتمسّك بحبّهم متمسكاً بحبل الله المتين الذي لا ينفصم، وجَعَل من علامة النفاق بغض عليٍّ ﷺ وهذا يكاد يكون من شأن الأنبياء ﴿قل إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله﴾.

---

(١) كشف الحجاب والران.

فمن كان حبّه علامة على حبّ الله ، وبغضه علامة على الكفر والنفاق ، فلا يشكّ مسلم أنّه من أهل القربة الذين جعلهم الصوفيّة رضي الله عنهم أرقىٰ وأعلىٰ من أهل الصدّيقيّة .

وبهذا تعلم معنىٰ قوله ﷺ لعليّ : **أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي .**

فهارون كان خليفةً لموسىٰ في قومه ، وكان الكفر به كالكفر بموسىٰ ، لأنّه خليفته متمّم لرسالته ، فالكفر به كفرٌ بموسىٰ ﷺ ، فشابَه عليٌّ بهارونَ في هذا القدر ، وهو أنّ بغضه بغضٌ للرسول ﷺ ، والكفر بفضله ومزيّته كفرٌ بفضل ومزيّة أهل بيته الذين قال فيهم ﷺ : **إنّي خلّفت فيكم اثنتين لن تضلّوا بعدهما : كتاب الله ونسبي ، ولن يتفرقا حتّىٰ يردا عليَّ الحوض .**

وهو حديثٌ صحيح له طرق متعدّدة ، سأفردها بجزءٍ إن شاء الله تعالىٰ ، وأولاد الرسول ﷺ لم يظهروا إلّا من صُلب عليٍّ ﷺ ، فبغضه يؤدّي بصاحبه إلى الإعراض عن أحد الأسباب التي تعصم من الضلال والغواية .

وإذا ترك هذا السبب ترك السبب الآخر ، وهو كتاب الله لا محالة ، لأنّ الرسول ﷺ أخبر بتلازمهما ، وعدم افتراقهما حتّىٰ يردا على الحوض .

ومن هنا يتحقّق فراغ قلوب أعداء عليٍّ ﷺ وأولاده من الإيمان ـ كما يشهد لذلك قوله ﷺ : لا يبغضك إلّا منافق ـ .

وهارون كان خليفة لموسىٰ في قومه ليسوسهم بالوعد والوعيد حتّىٰ لا يعبدوا الأصنام ويكفروا بربّهم ، فكانت خلافته لموسىٰ في بني إسرائيل ظاهرةً غير باطنةٍ ، لأنّ النبوّة شأنها ذلك ، لا تكون إلّا ظاهرةً ليتمّ الإنذار والوعد والوعيد ، وتقوم الحُجّة على الجاحد .

أمّا عليٌّ ﷺ فكانت خلافته لرسول الله ﷺ في الباطن ، لأنّ النبوّة خُتمت به ﷺ ، فورث عن الرسول علوماً جمّة كثيرةً ، والأنبياء لا يورّثون إلّا

العلم ، فأخذ عن الرسول ﷺ من العلوم والأسرار والمعارف ما يعجز عن وصفه العارفون ـ أهل الكمال والنور ـ فضلاً عمّن يأخذ الأخبار من بطون الكتب والدفاتر .

لأنّه لا يَعرف قدر الشخص إلّا من كان في منزلته ورتبته ، كما قال محمّد بن يحيىٰ في حقّ الإمام الغزالي رحمه الله : لا يعرف فضله إلّا من بلغ أو كاد يبلغ الكمال في عقله .

قال التاج السُبكيّ رحمه الله في (الطبقات الكبرىٰ)[1] ـ عقبه ـ : قلت : يعجبني هذا الكلام ، فإنّ الذي يحبّ أن يطّلع علىٰ منزلة من هو أعلىٰ منه في العلم يحتاج إلى العقل والفهم ، فبالعقل يميّز ، وبالفهم يقضي ، ولمّا كان علم الغزاليّ في الغاية القصوىٰ احتاج من يريد الاطّلاع علىٰ مقداره أن يكون هو تامّ العقل .

وأقول : لابدّ مع تمام العقل من مداناة مرتبته في العلم لمرتبة الآخر ، وحينئذٍ فلا يعرف أحدٌ ممّن جاء بعد الغزاليّ قدر الغزالي ، ولا مقدار علم الغزاليّ إذا لم يجيء بعده مثله .

ثمّ المُداني له إنما يعرف قدره بقدر ما عنده ، لا بقدر الغزالي في نفسه .

سمعت الشيخ الإمام يقول : لا يعرف قدر الشخص في العلم إلّا من ساواه في رتبته ، وخالطه مع ذلك .

قال : وإنّما يعرف قدره بمقدار ما أوتيه هو . . . إلىٰ آخر كلامه .

فإذا قيل هذا في الغزاليّ ، فماذا عسى أن يُقال في عليّ عليه السلام ؟ ومنزلته ورتبته وقدره في العلم والمعرفة بالمكان الذي لا يطمع أحدٌ في مداناته فضلاً عن الوصول إليه[2] .

---

(١) طبقات الشافعيّة الكبرىٰ .

(٢) ويكفي دلالةً علىٰ ذلك أنّ العلوم الإسلامية كلّها مأخوذة عنه ، وعنه أهل كلّ فنّ منها يتّصل به ، كما بين ذلك ـ بتوسّع ـ ابن أبي الحديد في مقدّمة (شرح نهج البلاغة) .

←

وقد أشار عليّ عليه السلام إلىٰ هذا في وصيّته لكميل بن زياد ـ وهي مرويّة عنه من طرقٍ ـ حيث قال له: هاه، إنّ هاهنا ـ وأشار بيده إلىٰ صدره ـ علماً لو أصبتُ له حَمَلَة!

ومن هنا كانت طريق أهل الخصوصيّة مأخوذة عنه عليه السلام، ومتّصلة به علىٰ اختلاف مشاربها، لأنّه صاحبها ووارثها عن رسول الله صلى الله عليه وآله دون غيره.

فخلافة عليّ للرسول صلوات الله عليه تشابه خلافة هارون لموسىٰ عليه السلام في المعنىٰ، وإنما تختلفان في أنّ خلافة هارون كانت ظاهرة يجب علىٰ بني إسرائيل جميعهم ـ جاهلهم وعالمهم ـ الانقياد لها، وخلافة عليّ بن أبي طالبٍ للرسول صلوات الله عليه وآله باطنيّة لا ينقادها إلّا أهل الخصوصيّة الذين أكرمهم الله بنور البصيرة، وهيّأ لهم طريق السعادة، ولهذا لا تجد صوفيّاً مُدْبِراً عن عليّ عليه السلام، لأنّه لا يصل إلىٰ ربّه من غير طريق[ه]، فيجب عليه الانقياد والخضوع لخلافته الباطنيّة، كما كان يجب علىٰ بني إسرائيل اتّباع هارون والإيمان به.

فخلافة هارون وعليّ من حيث المعنىٰ واحدة، فالكلّ منهما يوصل المؤمن بهما إلىٰ درجة السعادة والرضوان.

ثمّ إنّهم قالوا في تعريف الصدّيقيّة: هي درجة خواصّ أصحاب الرسل.

ومن يشكّ في أنّ عليّاً عليه السلام من خواصّ رسول الله صلى الله عليه وآله؟ بل هو من خواصّ خواصّهم.

فالصدّيقيّة ثابتة له بمقتضىٰ هذا التعريف، ولو لم يرد ما يثبتها له، وإلّا فقد علمتَ أنّ مقام عليّ بن أبي طالب عليه السلام أعلىٰ وأعظم من مقام الصدّيقيّة كثيراً، وبيّنّا ذلك بالدليل الواضح، وأخبر بذلك عليّ عليه السلام عن نفسه.

← هذا في علوم أهل الظاهر، وأمّا الصوفيّة ـ أهل الباطن ـ فطرقهم ـ علىٰ اختلاف مشاربهم، وتعدد أذواقهم ـ تتفرّع منه، وينتهي منه كلّ طريقٍ منها إليه، كما هو مبيّن في كتبهم، وذلك لأنّه باب مدينة العلم ـ كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله ـ (منه رحمه الله تعالىٰ).

قال ابن ماجة في (سننه)[١] : حدّثنا محمّد بن إسماعيل الرازي ، ثنا عبدالله بن موسىٰ ، أنبأنا العلاء بن صالحٍ ، عن المنهال ، عن عبّاد بن عبدالله ، قال : قال عليّ : أنا عبدالله ، وأخو رسوله ﷺ ، وأنا الصدّيق الأكبر ، لا يقولها بعدي إلّا كذّاب ، صلّيت قبل الناس بسبع سنين .

قال الحافظ البوصيريّ في (زوائده)[٢] : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات .

فقوله عليه السلام : لا يقولها بعدي إلّا كذّاب ، يريد به الصدّيقيّة الكبرىٰ لا مطلق الصدّيقيّة ، لأنّه قد ثبت من طرقٍ ـ فيها المرفوع والموقوف ـ تسمية أبي بكرٍ بالصدّيق .

والصدّيقيّة الكبرىٰ هي المقام الذي أشرنا إليه سابقاً ، وقلنا : إنّه مقام فاطمة وعليّ والحسن والحسين عليهم السلام ، وهو الذي سمّاه الشيخ الأكبر مقام القُربة ، وأخبر أنه يلي مقام النبوّة .

ولا يخفىٰ عليك أنّ في كلّ مقامٍ من المقامات المعنويّة مقامات متفاوتة المراتب والدرجات ، فالصدّيقيّة مثلاً فيها مقامات ومراتب ـ كما بيّن ذلك عليّ عليه السلام بقوله : أنا الصدّيق الأكبر ـ .

فمقام أبي بكرٍ رضي الله عنه فيها غير مقام فضلاء المؤمنين الذين وصفهم الله بالصدّيقية في قوله : ﴿والذين آمنوا أولئك هم الصدّيقون﴾ .

وغير مقام الصدّيق الذي يكتب صدّيقاً بسبب تحرّيه الصدق في كلامه ـ كما ورد في الحديث ـ .

وكلّ هذا معلوم لا يحتاج إلىٰ بيان .

وتقديم الثلاثة علىٰ عليٍّ عليه السلام في الخلافة وكون الإجماع علىٰ هذا الترتيب حقّ

---

(١) سنن ابن ماجة ١/٤٤ ح ١٢٠ .

(٢) مصباح الزجاجة ١/٦١ .

لا شكّ فيه، لكن لا يدلّ علىٰ فضلهم عليه، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ، لأنّ الأسبقيّة في الترتيب لا تفيد الأفضليّة مطلقاً.

وقد جعل الله تعالىٰ آدم عليه السلام، كأولي العزم، وأتىٰ في آخرهم نبيّنا صلى الله عليه وآله، وهو أفضل الجميع بإجماع أهل التوحيد.

فمن ذهب إلىٰ تفضيل الثلاثة علىٰ عليّ عليه السلام ـ بسبب تقدّمهم عليه في ترتيب الخلافة ـ فليقل إذاً بفضل الأنبياء الذين تقدّموا علىٰ نبيّنا صلى الله عليه وآله، لأنّه جاء بعدهم في الترتيب!

وجعل الله صلاة العصر آخر صلوات النهار، وقد ورد في فضلها ما لم يرد فيما قبلها من الصلوات، كحديث: «**من فاتته صلاة العصر فكأنّما وتر أهله وماله**».

وهو في الصحيح[1].

وحديث: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله».

وهو في الصحيح أيضاً[2]. ولم يرد في الظهر ـ وهي قبلها ـ هذا الفضل وهذه المزيّة.

فالأسبقيّة في الترتيب لا تدلّ على الأفضليّة ما لم يدلّ دليلٌ علىٰ ذلك، وأين الدليل هنا؟

علىٰ أنّنا لا نقول باطلاً إذا عكسنا وقلنا: إنّ وجود عليّ عليه السلام آخر الخلفاء في الترتيب يدلّ علىٰ فضله عليهم، فهو خاتِمُ الخلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله، كما جُعل الرسول صلوات الله عليه وآله ـ لفضله، وشرفه، وعلوّ مقامه ـ خاتم أنبياء الله وخلفائه في الأرض.

والخلاصة: أنّ ترتيب الخلفاء علىٰ هذا السياق لا يدلّ علىٰ فضل السابق منهم

---

(١) صحيح البخاري ١/١٤٥، صحيح مسلم ١/٤٣٦.

(٢) صحيح البخاري ١/١٤٥.

على اللاحق، وبالله تعالى التوفيق، ومنه المعونة والتأييد.

وبعد هذا نشرع في الكلام علىٰ طرق الحديث، وبيان الصحيح منها من الضعيف، فنقول:

ورد هذا الحديث من حديث عبدالله بن مسعود، وابن عبّاسٍ، وجابرٍ، وثوبان، وأبي بكرٍ الصدّيق، وعثمان بن عفّان، وأبي هريرة، ومعاذ بن جبلٍ، وعمران بن حصينٍ، وأنسٍ، وعائشة، وأبي ذرٍّ رضي الله عنهم.

فصل: أمّا حديث عبدالله بن مسعود:

فقال الطبرانيّ[1]: حدّثنا محمد بن عثمان ابن أبي شيبة؛ حدّثنا أحمد بن بُديل الياميّ؛ حدّثنا يحيىٰ بن عيسىٰ [الرمليّ] عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعودٍ، أنّ النبيّ ﷺ قال: **النظر إلىٰ وجه عليٍّ عبادة.**

قلت: هذا حديثٌ حَسَنٌ لذاته، صحيح لغيره ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ ـ.

وقد أفرط ابن الجوزيّ فأورده في (الموضوعات)[2] وأعلّه بيحيىٰ بن عيسى الرمليّ، ومثل هذا معروفٌ من ابن الجوزيّ، فتسرّعه وتساهله، وعدم اعتباره لطرق الحديث، وحكمه على الراوي بما قيل فيه من الجرح ـ مع عدم التفاته إلىٰ من عدّله ـ معروف لكلّ من قرأ كتاب (الموضوعات) له ـ. وقد شان نفسه بتلك المسائل، حتّىٰ أنّه ليُخيّل في بعض الأحيان ـ للمشتغل بهذه الصناعة ـ أنّ ابن الجوزيّ لم يكن بالحافظ، بل لم يكن ممن لهم حَظٌّ في هذا العلم.

وقد تعقّب عليه الحافظ ابن حجر في (القول المسدّد) والحافظ السيوطيّ في (اللآلي المصنوعة) وبيّنا وهمه في مسائل يكاد يضحك منها المبتدىء في هذه

---

(١) المعجم الكبير ١٠/٧٦ ـ ٧٧ ح١٠٠٠٦.

(٢) الموضوعات ١/٣٥٩ و٣٦٢.

الصناعة، لأنّها ليست من الغرابة والدقّة والخفاء بمكانٍ حتىٰ تخفىٰ علىٰ مثل ابن الجوزي!!

وقد فات الحافظ السيوطيّ ﷺ مسائل كثيرة لم يتعقّبها عليه في (اللآلي) واستدركتها عليه في (الجواهر الغوالي).

وأمّا وهمه في الرجال فذلك كثير جداً، ولهذا قال الحافظ ابن حجر ﷺ: إنّ الفائدة معدومة من موضوعات ابن الجوزيّ للمبتدىء.

ومن تساهل ابن الجوزيّ وتسرّعه في الحكم على الأحاديث بالوضع ذِكْره هذا الحديث في (الموضوعات)[1] وقوله في الرمليّ ـ تبعاً لابن معين ـ: «ليس بشيء».

وهذه غفلة عظيمة من ابن الجوزيّ، تعدّ من أعظم غفلاته وأقبحها!!

نعم إنّ ابن معين قال في الرمليّ: «ليس بشيء»، لكنّ الحقّ والصواب في مثل هذا أن يُنقل جميع ما قيل في الراوي من جرح وتعديلٍ، ليَعلم الناظر في ذلك الحقّ من الباطل، أمّا الاقتصار على الجرح وعدم الالتفات إلىٰ أقوال المعدّلين فيدلّ علىٰ عدم الأمانة، ويوقع الانسان في شكٍّ من سلامة صدر فاعل ذلك.

مع أنّ المبتدىء في هذه الصناعة يعلم بطلان قول ابن معين في يحيىٰ بن عيسى، لأمرين:

أولهما: انفراده بهذه العبارة في حقّ الرمليّ، مع تعديل العدد الكثير من الأئمّة ليحيىٰ بن عيسىٰ، منهم أحمد بن حنبل، وهو يكفي في ترجيح قول المعدّلين علىٰ قول ابن معين في تجريحه ـ كما سيأتي بيان ذلك ـ.

وابن معين ـ رغم اجتهاده في هذا الفنّ، وبلوغه فيه الدرجة الرفيعة ـ إلّا أنّه بشرٌ من البشر، يخطيء كما يصيب.

---

(١) الموضوعات ٣٥٩/١ و ٣٦٢.

قال الذهبيّ ﷺ في جزء (الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردّهم)[1] في ردّ كلام ابن معينٍ في الإمام الشافعيّ ﷺ ـ بعد كلام ـ ما نصّه : فإنّا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل، ونقدّمه على كثيرٍ من الحفّاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من ليّنه الجمهور، أو بتضعيف من وثّقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمّة لا لمن شذّ، فإنّ أبا زكريا من أحد أئمّة هذا الشأن، وكلامه كثيرٌ إلى الغاية في الرجال، وغالبه صوابٌ وجيّد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه، فإنّه بشرٌ من البشر وليس بمعصومٍ، بل هو في نفسه يوثّق الشيخ تارةً ويليّنه تارةً، يختلف اجتهاده في الرجل الواحد، فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت.

ثانيهما: أنّه جرحٌ غير مفسَّر، وهو مردودٌ عند جمهور الأئمّة من أهل الحديث والأصول، فلو لم يوجد تعديل يحيى بن عيسى في جانب العدد الكثير من أئمّة الجرح، لكان هذا وحده كافياً في ردّه وعدم الالتفات إليه، لأنّ القاعدة المقرّرة المعمول بها أنّ التعديل مقدّم على الجرح المبهم، ولو كان المعدّل رجلاً واحداً والمجرّحون مائة! فكيف، إذا كان المجرّح بجرحٍ مبهمٍ رجلاً واحداً والمعدّلون عدداً كثيراً؟

فهذا مردودٌ غير مقبولٍ، لا محالة.

قال الحافظ ﷺ في (النخبة)[2] ـ: والجرح مقدّم على التعديل إنْ صدر مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه، فإن خلا عن التعديل: قُبل مجملاً على المختار.

قال ﷺ في شرحها[3]: (والجرح مقدّم على التعديل) وأطلقَ ذلك جماعة ولكن محلّه (إن صدر مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه) لأنّه إن كان غير مفسَّرٍ لم يَقدح فيمن ثبتت

---

(١) الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ١٥٠.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ١٣٦.

عدالته، وإن صدر من غير عارفٍ بالأسباب لم يُعتبر به أيضاً.

وقال أيضاً في مقدّمة (اللسان)[1] بعد أن ذكر خلاف الحفّاظ في تقديم الجرح على التعديل ـ: قلت: بل الصواب التفصيل، فإن كان الجرح ـ والحالة هذه ـ مفسَّراً، قُبل وعُمِل بالتعديل، وعليه يحمل قول من قدّم التعديل كالقاضي أبي الطيّب الطبري وغيره.

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله في (شرح الألفيّة)[2]: ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فسّر، أمّا إذا تعارضا من غير تفسيرٍ فإنّه يقدّم التعديل، قاله المزّي وغيره.

وقال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في «علوم الحديث»[3]: التعديل مقبولٌ من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإنّ ذلك يحوج المعدّل إلى أن يقول: «لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا» فيعدّد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاقّ جداً.

وأمّا الجرح فإنّه لا يقبل إلّا مفسّراً مبيَّن السبب، لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح في نفس الأمر، فلابدّ من بيان سببه لينظر فيه هل هو جرح أم لا؟ وهذا ظاهرٌ مقرّرٌ في الفقه وأُصوله...

وذكر الخطيب الحافظ[4]: أنّه مذهب الأئمّة من حفّاظ الحديث ونقّاده مثل البخاريّ ومسلم وغيرهما، ولذلك احتجّ البخاريّ بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، وكإسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ، وعاصم ابن عليٍّ، وعمرو بن مرزوقٍ وغيرهم.

---

(١) لسان الميزان ١/١٥.

(٢) فتح المغيث في شرح ألفيّة الحديث ١/٣٣٧.

(٣) علوم الحديث: ٩٦.

(٤) الكفاية في علم الرواية: ١٠٨ ـ ١٠٩، علوم الحديث: ٩٦ ـ ٩٧.

واحتجّ مسلم بسوَيْد بن سعيدٍ وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني.

وذلك دالّ علىٰ أنّهم ذهبوا إلىٰ أنّ الجرح لا يثبت إلّا إذا فُسّر سببه، ومذاهب النقّاد للرجال غامضة.

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من يُستفسر في جرحه فيَذْكُر ما لا يصلح جارحاً:

منها: عن شعبة أنّه قيل له: لِمَ تركت حديث فلانٍ؟ قال: رأيته يركض علىٰ بِرْذَوْنٍ، فتركت حديثه!!

ومنها: عن مسلم بن إبراهيم أنّه سُئل عن حديث صالح المُرّي فقال: ما يصنع بصالح؟ ذكروه يوماً عند حمّاد بن سلمة فامتخط حمّاد!(١)

قلت: وأقوال الحفّاظ في هذا كثيرةٌ جداً، يطول الكتاب بذكرها، وقد استوعبت كثيراً منها فيما كتبته ردّاً علىٰ بعض الوهّابية، فليُراجع.

وبما ذكرناه يظهر لك فساد قول ابن معين في يحيىٰ بن عيسىٰ الرمليّ، وعدم اعتبار جرحه له، لأنّه أطلق الكلام فيه ولم يبيّن سببه، فهو باطلٌ مردودٌ ـ كما تقرّر ـ.

خصوصاً، وقد عدّله جماعة، وروىٰ له البخاري في «الأدب المفرد» ومسلم في الصحيح، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجة في سننهم؛ وتخريج هؤلاء لحديثه يدلّ علىٰ أنّهم لم يعتبروا قول ابن معين في شأنه، لإبهامه وعدم بيانه ـ كما تقدّم ـ.

وأمّا الذين أثنوا علىٰ يحيىٰ بن عيسىٰ الرملي:

فقال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: ما أقرب حديثه.

وقال أبو داود: بلغني عن أحمد أنّه أحسن الثناء عليه، وقال العجليّ: ثقة،

(١) الكفاية في علم الرواية: ١١١ ـ ١١٣، علوم الحديث: ٩٧.

وكان فيه تشيّع، وقال أحمد بن سنان: قال أبو معاوية: كتبوا عنه، فطالما رأيته عند الأعمش[1]، وذكره ابن حبّان في (الثقات)[2]، وقال مسلمة: لا بأس به، وفيه ضعف.

وقد تضاربت أقوال ابن معين في يحيىٰ، فتارةً قال: «ليس بشيء»، وتارةً قال: «لا يكتب حديثه»، وتارةً قال: «ضعيف».

وبين كلّ عبارةٍ من هذه العبارات بَوْنٌ شاسع في المعنىٰ، فكلٌّ منها يدلّ علىٰ ما لا تدلّ عليه الأُخرىٰ، ولا يجعلها مساويةً لبعضها في المعنى إلّا من لا يفقه في هذا العلم شيئاً.

فقوله: «ليس بشيء»، ليس في درجة قوله: «ضعيف».

لأنّ الذي قيل فيه: ليس بشيء، لا يُعتَبَر بحديثه.

وأمّا الذي قيل فيه: ضعيف، فقال النوويّ في (التقريب)[3]: وإذا قالوا: «ضعيف الحديث» فدون «ليس بقويّ»، ولا يطرح، بل يعتبر به.

وحيث تعارضت أقوال ابن معين في يحيىٰ، وتضاربت فيه آراؤه، ولم نعلم متأخّرها من متقدّمها، وجب طرح الكلّ ـ كما هي القاعدة المقرّرة في ذلك ـ.

فبطل قول ابن معين في يحيىٰ جملةً، وبقي قول المعدّلين، فحسب.

وأمّا قول ابن عدي في يحيىٰ[4]: عامّة ما يرويه لا يُتابع عليه.

فبطلانه لا يحتاج إلىٰ بيانٍ، لأنّه إذا ثبت لدينا أنّ يحيىٰ ثقة بشهادة جماعة من رجال الجرح، وأنّه من رجال الصحيح، وأنّهم كتبوا حديثه، فروايته لا تحتاج إلىٰ متابعٍ ولا شاهدٍ، بل هي مقبولة معمولٌ بها بالشروط المذكورة في كتب المصطلح.

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/١٦٧.

(٢) الثقات.

(٣) التقريب والتيسير: ٤٥.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/٢١٨.

ثم إنّ مَن كان هذا حاله لا يُقال فيما تفرّد به: إنّهُ موضوع، مطلقاً.

ومَن أطلق الوضع علىٰ ما تفرّد به يحيىٰ فهو جاهلٌ بهذا العلم، بل تفرّد الثقة مثل يحيىٰ بن عيسى الرمليّ بما لم يَرْوِه غيره يدلّ علىٰ علوّ رتبته، وكمال اعتنائه بعلم الأثر.

قال الذهبي ـ مخاطباً العُقَيْليّ في طعنه في عليّ بن المديني بالتفرّد، بعد كلامٍ ـ ما نصه: وإنّما أشتهي أن تعرّفني مَن هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يُتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لمرتبته، وأدلّ علىٰ اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهمّ إلّا أن يتبيّن غلطه ووهَمه في الشيء، فيُعرف بذلك.

فانظر أوّل شيءٍ إلىٰ أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحدٌ إلّا وقد انفرد بسُنّةٍ، فيقال له: هذا الحديث لا يُتابع عليه؟!

وكذلك التابعون، كلّ واحدٍ عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإنّ هذا مقرّر علىٰ ما ينبغي في علم الحديث، وأنّ تفرّد الثقة المتقن يعدّ صحيحاً غريباً، وأنّ تفرّد الصدوق ومن دونه يعدّ منكراً، وأنّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافَق عليها ـ لفظاً أو إسناداً ـ يصيّره متروك الحديث.

ثمّ، ما كلّ أحدٍ فيه بِدْعة أوله هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، (انتهىٰ)[1].

علىٰ أنّ يحيىٰ بن عيسىٰ لم يتفرّد بهذا الحديث، بل توبع بأكثر من متابعة:

الأولىٰ: قال الشيرازيّ في (الألقاب)[2]: أنبأنا أبو عليّ زاهر بن أحمد، حدّثنا أبو عبدالله محمد بن مخلّد، حدّثنا أحمد بن الحجّاج بن الصلت، حدّثنا محمّد بن

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/١٤٠ ـ ١٤١.

(٢) اللآلي المصنوعة ١/٣٤٣.

مبارك اشتويه، حدّثنا منصور بن الأسود، عن الأعمش.

الثانية: قال أبو نعيم في (فضائل الصحابة)[1]: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الحسين، حدّثنا أحمد بن جعفر بن أصرم، حدّثنا علي بن المثنّىٰ، حدّثنا عاصم بن عمرو البجلي، عن الأعمش، به.

قال أبو نعيم: رواه عبدالله بن موسىٰ، ومنصور بن أبي الأسود، ويحيىٰ بن عيسى الرمليّ عن الأعمش، مثله[2].

قلت: ومنصور بن أبي الأسود، قال ابن معين: ثقة، ليس به بأس، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

وأقلّ من هذا بدرجاتٍ يُصَحَّح الحديث بمتابعته، فكيف بمن قيل فيه: ثقة؟!

وأمّا عاصم بن عمرو البجليّ، فهو من رجال ابن ماجة، قال الذهبيّ: لا بأس به إن شاء الله، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق، كتبه البخاري في كتاب (الضعفاء) فسمعت أبي يقول: يُحوّل من هناك[3].

ومثل هذا بل أقلّ منه يصلح في المتابعات.

فهذه متابعات تامّة ليحيىٰ بن عيسى الرمليّ.

وله متابعة أخرىٰ قاصرة:

قال الحاكم في (المستدرك)[4]: حدّثنا أبو بكر محمّد بن أحمد بن يحيى القاري، حدّثنا المسيّب بن زهير، حدّثنا عاصم بن عليّ، حدّثنا المسعوديّ، عن عمرو بن مرّة، عن إبراهيم، عن علقمة، به.

---

(١) اللآلي المصنوعة ٣٤٣/١.

(٢) اللآلي المصنوعة ٣٤٣/١.

(٣) ميزان الاعتدال ٣٥٦/٢.

(٤) المستدرك على الصحيحين ١٤٢/٣.

فعلىٰ تسليم قول ابن عديّ في يحيىٰ بن عيسىٰ فهو مدفوعٌ هنا ، لوجود هـذه المتابعات .

وينبغي أن تعلم أنّ أهل الجرح يَهِمُون كثيراً في التجريح بعبارة : **(ما لا يتابع عليه)** لأنّهم ـ كما قال شقيقنا أبو الفيض في (فتح الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ)[1] ـ قد يظنّون تفرّد الراوي بالحديث ، فيعدّونه من منكراته ويتكلّمون فيه من أجله ، ويكون هو في الواقع بريئاً منه ، لوجود متابعين له عليه لم يطّلع عليهم المجرّحون ، بحيث لو اطّلعوا عليهم لما جرحوه .

قال : وهذا موجودٌ بكثرةٍ يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته .

ثمّ ذكر بعض الأمثلة لذلك ، فلتراجع .

فالتجريح بهذه العبارة لا ينبغي الركون إليه والاعتماد عليه إلّا بعد اعتبار مرويّات المجروح ، والتحقّق من تفرّده بها ، وعدم وجود متابعٍ له ، وإلّا وقع الإنسان في وهَم قبيح ينزل به إلىٰ درجةٍ تردّ السنة الثابتة بِشُبَهٍ باطلة .

فإن قلت : قد قرّروا أنّ الداعية إذا روىٰ ما يؤيّد مذهبه فحديثه مردودٌ ، ويحيىٰ بن عيسىٰ قد رُمي بالتشيّع ، وهذا الحديث ممّا يؤيّد مذهبه ، فالقاعدة تقتضي ردّه .

قلت : هذا مردودٌ ، لأمرين :

أوّلهما : أنّهم قيّدوا هذا بالداعية ، ولم يثبت أنّ يحيىٰ بن عيسىٰ كان داعيةً ، وليس كلّ من كان علىٰ مذهبٍ فهو داعية إليه .

ثانيهما : أنّ هذه القاعدة لا أصل لها ولا أساسَ من جهة العقل والنظر ، وإنّما هي من بنات أفكار النواصب ـ قبّحهم الله وأخزاهم ـ وضعوها ليتوصّلوا بها الىٰ ردّ ما رواه الثقات مثل يحيىٰ بن عيسى الرمليّ في فضل أهل البيت الطاهر عليهم السلام .

---

(١) فتح الملك العلي : ١٣٥ ـ ١٣٧ .

وذلك أنّ مدار صحّة الحديث على ضبط الراوي وعدالته، فبالضبط يؤمن الخطأ والوهم، وبالعدالة يؤمن الكذب.

فمن اتّصف من الرواة بهذين الوصفين وجب قبول خبره والعمل بحديثه رغم أنف كلّ ناصبيّ متعسّفٍ، ومن اشترط في قبول الرواية وصفاً زائداً على هذين الوصفين فقد أتىٰ بمنكرٍ وزورٍ عظيمين.

ولشقيقنا أبي الفيض المذكور بحث نفيس في هذا الباب في «فتح الملك العليّ»[1] فليُراجع.

فظهر ممّا قرّرناه أنّ الحديث سالمٌ من الطعن من جهة يحيىٰ بن عيسىٰ، لِما علمت من توثيق الجمهور له أوّلاً، ووجود المتابع له ثانياً.

ولهذا لم يلتفت الحافظ الهيثمي ﷺ إلىٰ قول ابن معين في جرحه وأخذ بقول الجمهور في توثيقه فقال في «المجمع»[2] بعد أنْ ذكر الحديث: وفيه (أحمد بن بديل اليامي) وثّقه ابن حبّان، وقال مستقيم الحديث، وابن أبي حاتم، وفيه ضعف، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

فلم يُشِرْ إلىٰ قول ابن معين في تجريح يحيىٰ، لتعديل الجمهور له، وشذوذه عنه.

وقد تقدّم عن الذهبيّ: أنّ قول ابن معين معتبرٌ ما لم يخالف الجمهور ويشذّ عنه.

وأمّا أحمد بن بُديل ـ ومن أجله نزلنا بسند هذا الحديث إلىٰ مرتبه الحسن ـ فروىٰ له الترمذيّ وحسّن حديثه، وابن ماجة، وقال النسائيّ: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: محلّه الصدق، وقال ابن عديّ: حدّث عن حفص بن غياثٍ وغيره

---

(١) فتح الملك العليّ: ٨٣ ـ ١١٣.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١١٩/٩.

أحاديث أُنكرت عليه، وهو ممن يكتب حديثه علىٰ ضعفه، وقال الدارقطنيّ: ليّن، وقال صالح جزرة: كان أحمد راهب الكوفة، فلمّا تقلّد القضاء قال: خذلت علىٰ كبر السنّ، وذكره ابن حبّان في «الثقات»[١] وقال: مستقيم الحديث.

وهذا حال رجال الحسَن، ومثله يصحّح حديثه بالمتابعات وكثرة الطرق.

وقد توبع عن يحيىٰ بن عيسى الرمليّ بمتابعتين:

الأولىٰ: قال الحاكم في «المستدرك»[٢]: حدّثنا عبد الباقي بن قانع الحافظ، حدّثنا صالح بن مقاتل بن صالح، حدّثنا محمد بن عبيد بن عتبة حدّثنا عبدالله بن محمّد بن سالم، حدّثنا يحيىٰ بن عيسى الرمليّ، به.

وعبدالله بن محمّد بن سالم روىٰ له أبو داود والنسائيّ في مسند عليّ، وابن ماجة.

قال أبو داود: شيخٌ ثقة كتبنا عنه أحاديث حِساناً[٣]، وذكره ابن حبّان في «الثقات»[٤] وهذا متابعٌ قويّ لابن بُدَيل.

الثانية: قال أبو نعيم في «الحلية»[٥]: حدّثنا أبو الهيثم أحمد بن محمّد بن غوث الهمدانيّ، ثنا الحسن بن حباش، ثنا هارون بن حاتم، ثنا يحيىٰ بن عيسى الرمليّ، به.

وهارون بن حاتم ذكره ابن حبّان في «الثقات»[٦] وأورد له الدارقطنيّ خبراً تفرّد بوصله، ويقال: هو ضعيف، وقال النسائيّ: ليس بثقة، وضعّفه أبو زرعة

---

(١) الثقات ٣٩/٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين ١٤١/٣.

(٣) تهذيب التهذيب ١٥٠/٣.

(٤) الثقات ٣٥٨/٨.

(٥) حلية الأولياء ٥٨/٥.

(٦) الثقات ٢٤١/٩.

وأبو حاتم أيضاً.

وجعل الذهبيّ في «الميزان»[١] حديثه هذا عن يحيى من منكراته، وغفل عن متابعة محمّد بن عبدالله بن سالم له.

وعلى كلّ حال ففي متابعة ابن سالم ما يغني عن هذه، وهي كافية في رفع حديث ابن بُدَيلٍ إلى درجة الصحّة، كما لا يخفى على المبتدئين في هذه الصناعة.

على أنّك لو تتبعت كتب الحديث لوجدتهم يصحّحون لمن هو أقلّ من ابن بُدَيلٍ بدرجات، ولكن نحن لا نحبّ أن نوصَف بالغلوّ والإفراط، بل نعطي لكلّ ذي حقٍّ حقّه، لأنّ رائدنا الإنصاف والوصول إلى الحقيقة.

ولا أخالك ترتاب ـ بعد هذا البيان ـ في غلط ابن الجوزيّ وخطئه، وسوء تصرّفه، حيث أورد هذا الحديث الصحيح في موضوعاته، وبالله تعالى التوفيق.

فصل: وأمّا حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

فقال ابن الجوزيّ في «الموضوعات»[٢]: أنبأنا محمّد بن ناصر، قال: أنبأنا محمّد بن عليّ بن ميمون[٣]، قال: أنبأنا عليّ بن المحسّن التنوخيّ، قال: أنبأنا عبد الله بن إبراهيم بن جعفر الزينبيّ، قال: حدّثنا محمّد بن سفيان الحنائي، قال: حدّثنا عثمان بن يعقوب العطّار، قال: حدّثنا محمّد بن محمّد البصريّ، عن الحمّاني، عن ابن فُضيل، عن يزيد بن أبي زيادٍ، عن مجاهد، عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً: **النظر إلى عليٍّ عبادة.**

قال ابن الجوزيّ: الحمّانيّ: قال أحمد وغيره: كذّاب، ويزيد: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال ٢٨٣/٤.

(٢) الموضوعات ٣٥٩/١.

(٣) في الموضوعات: محمد بن ناصر بن عليّ بن ميمون.

(٤) الموضوعات ٣٦٢/١.

قلت: هذا أيضاً من سوء تصرّف ابن الجوزيّ في نقل عبارات أهل الجرح، فالذي يقف علىٰ قوله هذا في الحمّانيّ ويزيد بن أبي زيادٍ يقطع بأنّهما من أسقط الرواة وأكذبهم، ويجزم بأنّه لم يقل فيهما أحدٌ خيراً؟!!

مع أنّ الأمر بخلاف ذلك.

ولا أدري؟ ما غرض ابن الجوزيّ من الاقتصار علىٰ ذكر ما قيل في الراوي من جرح، دون الإشارة إلىٰ مَن عدّله؟!

مع أنّ الأمانة تقتضي ذكر قول الفريقين ليظهر الحقّ للباحث.

ثم إنّ ألفاظ الجرح لا يظهر المراد منها جليّاً إلّا بذكر ما يقابلها من تعديلٍ، لأنّهم قد يضعّفون الراوي بالنسبة لراوٍ آخر ذُكر معه يكون أوثق منه وأعلىٰ مرتبةً في الحفظ والإتقان، بحيث لو ذُكر ذلك المضعَّف وحده لأثنوا عليه خيراً، وهذا يعرفه المتمكّن في هذا العلم، ونصّوا عليه أيضاً:

قال الحافظ ابن حجرٍ في مقدمة «اللسان»[1]: وينبغي أن يتأمّل أيضاً أقوال المزكّين ومخارجها، فقد يقول العدل: فلان ثقة، ولا يريد به أنّه ممّن يحتجّ بحديثه، وإنّما ذلك علىٰ حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسّط في حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلانٍ وفلانٍ وفلانٍ؟ فيقول: فلانٌ ثقة، يريد أنّه ليس من نمط من قُرِن به، فإذا سُئل عنه بمفرده بيّن حاله في التوسط.

فمن ذلك أنّ الدوريّ قال عن ابن معين إنّه سُئل عن ابن إسحاق، وموسىٰ بن عُبيدة الرَّبَذيّ: أيّهما أحبّ إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة.

وسُئل عن محمّد بن إسحاق بمفرده، فقال: صدوقٌ، وليس بحجّة.

ومثله أنّ أبا حاتمٍ قيل له: أيّهما أحبّ إليك، يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا

(١) لسان الميزان ١/١٧.

بأس به؛ وهو يريد تفضيله علىٰ يونس.

وسُئل عن عقيل وزَمْعَة بن صالحٍ، فقال: عقيل ثقة متقنٌ.

وهذا حكم علىٰ آختلاف السؤال.

وعلىٰ هذا يحمل أكثر ما ورد من آختلاف كلام أئمّة أهل الجرح والتعديل ممّن وثّق رجلاً في وقتٍ وجرحه في وقتٍ آخر، وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح، يعني لو وجد فيمن دونه لم يجرح به، فيتعيّن لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصّها ليتبيّن منها، فالعلّة تخفىٰ على كثيرٍ من الناس إذا عرض علىٰ ما أصّلناه، إنتهىٰ كلام الحافظ.

وهو صريحٌ فيما قلناه.

فالاقتصار على الجرح أو التعديل رغم كونه خيانةً، ففيه تضليلٌ وتعميةٌ على الباحث، يحولان بينه وبين الوصول إلى الحقيقة التي هي غاية كلّ إنسانٍ.

والحمّانيّ هذا:

إن كان هو جبَارة بن المغلس الحمّاني، أبو محمدٍ الكوفي، فهو من رجال آبن ماجة، قال مطيّن عن آبن نمير: صدوق، وقال أيضاً: ما هو عندي ممّن يكذب، وقال آبن عديّ: في بعض حديثه ما لا يتابعه عليه أحدٌ، وإن كان لا يتعمّد الكذب، إنما كانت غفلةٌ فيه، وقال مسلمة بن قاسم: روىٰ عنه من أهل بلدنا بَقِيّ بن مخلد، وجبارة ثقة إن شاء الله، وقال صالح جزرة: كان رجلاً صالحاً، سألت آبن نمير عنه؟ فقال: كان لانْ يخرّ من السماء إلى الأرض أحبّ إليه من أن يكذب، وقال نصر بن أحمد البغداديّ: جبارة في الأصل صدوق، وقال عثمان بن أبي شيبة: جبارة أطلبنا للحديث وأحفظنا، قال: وأمرني الأثرم بالكتابة عنه فسمعت معه عليه بانتخابه(١).

(١) تهذيب التهذيب ٣٥٩/١.

قلت: ومن تكلم في جبارة فإنّما تكلّم فيه من جهة الغفلة لا غير، وتركه مَن تركه لأجل ذلك لا لكذبٍ ولا لاختلافٍ.

والغفلة لا يخلو منها أحدٌ مهما سَمَتْ رتبته في الضبط والإتقان، لكن إذا كثرت من الراوي ضعّفت الثقة في حديثه، واستحقّ الترك لأجلها، مع كونه صدوقاً في نفسه، ثقةً في حديثه، فإذا وجدت قرينةٌ تدلّ علىٰ ضبطه حديثاً من الأحاديث كان كحديث غيره من أهل الضبط والإتقان، وذلك بأنْ يُتابع أو يَرِد معنىٰ ذلك الحديث من طرقٍ أُخرىٰ، أو يرويه عنه من عُرِف بالتحرّي فيما يتحمّله عن الشيوخ.

فهذه القرائن إذا وجدت في حديث المغفَّل تدفع تهمة الغفلة عنه في ذلك الحديث.

ثم إنّ جبارة هذا لم يكن كثير الغفلة ـ كما يدلّ علىٰ ذلك كلام أهل الجرح ـ فإنّ الأحاديث التي ذكروا غفلته فيها لا تزيد على الخمسة، ولو كانت غفلته كثيرة لأطلقوا القول من غير بيان الأحاديث التي وهَم فيها ـ كما هو حالهم مع المغفَّلين الذين يقلبون الأحاديث ـ. والوهَم في خمسة أحاديث أو ستّةٍ لا يدلّ علىٰ أنّ الراوي طُبع على الغفلة، ولا يُعَدّ بذلك مغفَّلاً ولا مضطرب الحديث.

والغفلة [في ذاتها لا تضرّ][1] لأنّ الإنسان طُبع على الغفلة والنسيان، ولا يوجد من يخرج عن هذه الطبيعة إلّا من شذّ، وهو نادر لا حُكْم له. ولهذا قال عبدالله بن المبارك: مَن ذا سلم من الوهَم؟ وقال ابن معين: لست أعجب ممّن يحدّث فيُخطيء، إنّما أعجب لمن يحدّث فيصيب. قال الحافظ ابن حجر ﷺ في مقدمة «اللسان»[2] ـ عقبه ـ: وهذا ممّا ينبغي أن يتوقّف فيه، فإذا جُرح الرجل

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة لابدّ منها، فلاحظ.

(٢) لسان الميزان ١/١٧ ـ ١٨.

بكونه أخطأ في حديثٍ، أو وهم، أو تفرّد لا يكون ذلك جرحاً مستقرّاً، ولا يرّد به حديثه.

فردّ حديث الراوي لكونه وهم أو أخطأ في أحاديث معدودة تعسّف يأباه الانصاف، فاعلم هذا، فإنّه ينفعك في مواطن أخرىٰ.

ولو سلّمنا أنّ جبارة كان مغفّلاً، مضطرب الحديث، فهو في هذا الحديث غير مغفّلٍ ولا مضطربٍ، لورود الحديث من طرقٍ أخرىٰ صحيحة وحسنة تجعل حديثه ـ لو كان مغفّلاً ـ حسناً مقبولاً عند أهل العلم.

وإن كان الحمّاني هذا هو يحيىٰ بن عبدالحميد بن عبدالمالك[1] بن ميمون الحمّاني الحافظ، أبو زكرياء الكوفيّ ـ وما أراه إلّا هو ـ فهو من رجال مسلم.

قال عثمان الدارميّ: سمعت ابن معين يقول: ابن الحمّاني صدوقٌ مشهور بالكوفة، مثل ابن الحماني ما يُقال فيه من حسدٍ. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ابن الحمّاني ثقة وبالكوفة رجال يحفظ معه وهؤلاء يحسدونه.

وقال أبو حاتمٍ الرازيّ: سألت ابن معين عنه فأجمل القول فيه، وقال: كان أحد المحدّثين. وقال عبدالخالق بن منصور: سُئل يحيىٰ بن معين عن الحمّاني، فقال: صدوق ثقة.

وهكذا قال الدوريّ، ومحمّد بن عثمان بن أبي شيبة، والبغويّ، وابن الدورقيّ، ومطيّن، وجماعة عن ابن معين.

وقال أبو حاتم: لم أرَ من المحدّثين من يحفظ ويأتي بالحديث علىٰ لفظٍ واحدٍ لا يغيّره سوىٰ يحيى الحمّاني في حديث شريكٍ، وذكر جماعة.

وقال ابن عديّ: وليحيىٰ مسند صالح؛ ويقال: إنّه أوّل من صنّف المسند بالكوفة، ثمّ قال: ولم أرَ في مسنده وأحاديثه منكراً، وأرجو أنّه لا بأس به.

---

(١) وفي التهذيب: عبدالله، وفي تاريخ بغداد: عبدالرحمن.

وقال محمّد بن إبراهيم البوشنجي: ثقة. وقال ابن نمير: ثقة[١].

قلت: والذين تكلّموا فيه إنّما تكلّموا فيه لأمرين، لا ثالث لهما:

أحدهما: حسداً منهم له على حفظه وتصنيفه للمسند، كما أخبر بذلك يحيىٰ ابن معين، وأخبر هو بذلك أيضاً عن نفسه. قال العُقيلي عن عليّ بن عبدالعزيز: سمعت يحيى الحمّاني يقول لقوم غرباء عنده: لا تسمعوا كلام أهل الكوفة فيّ فإنّهم يسحدونني، لأنّي أوّل من جمع المسند، وقد تقدّمتهم في غير شيء.

والجرح الذي يصدر عن مثل هذا مردودٌ مطلقاً ـ كما قدّمنا عن أئمّة الجرح ـ ولو اتّبعنا مثل هذا الجرح وعملنا بمقتضاه لتركنا جمهرةً كبيرةً من السُنّة، لأنّ أكثر رواتها جرحوا بسبب الحسد والهوىٰ والعصبيّة.

والإنسان ـ كما قلنا سابقاً ـ هو الإنسان مهما سمت رتبته، وعلَت مكانته، فإنّ نفسه لا تخرج عن حقيقة البشريّة، فتميل به في كثيرٍ من الأحيان عن الجادّة، وتذهب به في سبيل نصرة ما يعتقده وتأمره به إلىٰ ما لا يرضاه ذو دين، ولو سُقْنا الأمثلة لهذا، وذكرنا من جُرح من الرواة ظلماً وعدواناً وحسداً وانتصاراً للمذهب والنفس لطال بنا المقام جدّاً.

وقد جمع الحافظ الذهبيّ في ذلك جزءاً[٢]، لكن فاته أضعاف ما جمع ـ كما يَعلم ذلك من قرأ كتب الرجال، وسبر أحوالها ـ.

وسأكتفي هنا بمثالٍ واحدٍ من تلك الأمثلة وفيه الكفاية، لأنّه حصل من إمامٍ من أئمّة الجرح وهو يحيىٰ بن معين في حقّ إمامٍ من أئمّة الأمّة وهو محمّد بن إدريس الشافعيّ، وما حمله عليه إلّا الهوىٰ والتعصّب ـ قبحهما الله ـ فكثيراً ما يوقعان الإنسان في العمىٰ والضلالة ـ نعوذ بالله من السوء ـ.

قال أبو عمر بن عبدالبرّ: روينا عن محمّد بن وضّاح، قال: سألتُ يحيىٰ بن

---

(١) تهذيب التهذيب ١٥٧/٦ ـ ١٥٨.

(٢) اسمه: الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، وهو من مصادر كتابنا هذا.

معين عن الشافعيّ؟ فقال: ليس بثقةٍ! ثم قال ـ يعني ابن عبدالبر ـ: ابن وضّاح ليس بثقةٍ.

قال ابن عبدالبرّ أيضاً: قد صحّ من طرقٍ عن ابن معين أنّه يتكلّم في الشافعيّ.

قال الذهبيّ في الجزء المذكور ـ عقب هذا ـ: قلت: قد آذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلىٰ كلامه في الشافعيّ ولا إلىٰ كلامه في جماعةٍ من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلىٰ توثيقه لبعض الناس.

ثمّ قال ـ بعد كلامٍ، وقد نقلته عن سابقاً ـ: وكلامه ـ يعني ابن معين ـ في الشافعيّ ليس من هذا اللفظ الذي كان عن إجتهادٍ، وإنّما هو من فلتات اللسان بالهوىٰ والعصبيّة، فإنّ ابن معين كان من الحنفيّة الغلاة في مذهبه وإن كان محدّثاً... إلىٰ آخر كلامه[1].

فإذا كان التعصّب يدفع مثل يحيىٰ بن معين إلى الكلام بالزور في مثل الشافعي ـ وهو مَن هو في الجلالة وعلوّ المكانة في العلم والدين والشهرة ـ فيدفع غيره إلى الكلام في مثل الحمّانيّ من باب أولى.

وأمثلة هذا كثيرة جداً، يصعب حصرها ويكفي في الدلالة علىٰ قولنا ما ذكرناه.

وأمّا قول أحمد بن حنبل في الحمّاني: «إنّه كذّابٌ».

فقولٌ فيه مبالغة، وما أنكر عليه إلّا تفرّده في بعض الأحاديث بالرفع ورواية الغرائب، وهذا لا يدلّ علىٰ الدعوىٰ، خصوصاً وجمهور أهل الجرح علىٰ توثيقه ـ كما قدّمنا ـ.

وقد قدّمنا سابقاً أنّ الجرح بمسألة التفرّد لا يعدّ جرحاً مستقرّاً، ولا ينبغي

(١) الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٣٠.

الركون إليه إلّا بعد البحث، وبيّنّا ذلك فيما سبق فأغنىٰ عن إعادته.

واعلم أنّ مسألة الجرح والتعديل اجتهاد محض، يدخل فيه الخطأ والوهم، كما يدخلان في الاجتهاد في مسائل الفروع وغيرها، بل الخطأ إلى الاجتهاد في الجرح أقرب منه إلىٰ غيره.

فتجريح أحمد للحمّانيّ ـ مع توثيق الجمهور له ـ لا يمنع من إطلاق الصحّة علىٰ حديثه، كما أنّ تجريح مالكٍ ويحيىٰ بن سعيد الأنصاريّ لعكرمة بالكذب لم يمنع الجمهور من الاحتجاج بحديثه وقبول خبره.

وأين حال الحمّانيّ من حال إسماعيل بن أبي أُويسٍ الذي اعترف علىٰ نفسه بالوضع والكذب، وقال: «كنتُ أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيءٍ فيما بينهم»!، وكذّبه جماعة من أهل الجرح.

ومع ذلك صحّحوا حديثه!!؟ وأخرج له البخاريّ ومسلم!!

وصحّحوا حديث أُسيد بن زيدٍ الجمّال، وقد كذّبه ابن معين، وقال: سمعته يحدّث بأحاديث كذب، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبّان: يسرق الحديث، وقال ابن عديّ: يتبيّن علىٰ روايته الضعف، وعامّة ما يرويه لا يُتابع عليه[1].

ومع هذا كلّه أخرج له البخاري في الصحيح!؟

فحال الحمّاني أحسن من هؤلاء كثيراً جدّاً، لتوثيق العدد الكثير له، وتفرّد أحمد ـ وحده ـ بالطعن فيه بالكذب، مع أنّه طعن غير مقبول، لأنّه فسّره بالتفرّد ورواية الغرائب، وهذا لا يدلّ على الكذب عند المحقّقين من أهل هذه الصناعة.

أمّا هؤلاء: فقد جرحهم بالكذب عددٌ غير يسيرٍ من الأئمّة.

فتصحيح حديثه لا يكون أغرب وأعجب من تصحيح الشيخين لحديث إسماعيل ابن أبي أُويسٍ.

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٢١٨.

وهذا فيما إذا تفرّد بحديثٍ، أمّا إذا ورد حديثه من طرقٍ أخرىٰ ثابتةٍ، فصحّة حديثه لا يشكّ فيها طالبٌ مبتدىء، فلا يتمسّك بقول أحمد في حقّ الحمّانيّ إلّا جاهل.

والذهبيّ ـ الذي يتمسّك بأدنىٰ جرحٍ قيل في راوٍ شيعيّ، فيحمل به عليه ـ لم يلتفت إلىٰ قول أحمد في الحمّانيّ: «إنّه كذّاب»، وقال في ترجمته من «الميزان»[١]: ووقع لي من عالي حديثه، ثمّ أسند من طريقه حديثه: (لا تكذبوا عليّ) وقال: هذا حديثٌ متّصل الإسناد، سالمٌ من الضعَفة.

فلم يطلق لفظ الضعف على الحمّانيّ ولا جرىٰ مع أحمد علىٰ تكذيبه، مع أنّه قال في ترجمته: إنّه شيعيّ بغيضٌ!![٢]

فظهر بهذا البيان ـ والحمد لله ـ فساد صنيع ابن الجوزيّ في إيراده هذا الحديث في «الموضوعات» واتّباعه لأحمد في تجريح الحمّانيّ بالكذب، ورميه بتوثيق الجمهور له وراء ظهره، وهو دليلٌ واضح علىٰ تسرّعه وتساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع من غير نظرٍ ولا تحقيقٍ.

الأمر الثاني: الذي تُكلِّم بسببه في الحمّانيّ: كونه شيعيّاً، وقد قدّمنا في الكلام علىٰ حديث ابن مسعودٍ أنّ التجريح بهذا مردود غير مقبول، وأنّ المدار علىٰ ضبط الراوي وعدالته لا غير؛ فإذا ثبتا فالنظر إلىٰ غيرهما تعسّف.

وأمّا يزيد بن أبي زيادٍ الذي نقل فيه ابن الجوزيّ عن النسائيّ: أنّه متروك، فروىٰ له البخاريّ في (التاريخ) ومسلم في (صحيحه) مقروناً، والأربعة، وحسّن الترمذيّ حديثه، وقال أبو زرعة: ليّن يكتب حديثه ولا يحتجّ به، وقال أبو حاتم: ليس بالقويّ، وقال الآجُري عن أبي داود: لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٩٢/٤ ـ ٣٩٣.

(٢) ميزان الاعتدال ٣٩٢/٤.

أحبّ إليّ منه، وقال ٱبن عديّ: هو من شيعة الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال ٱبن حبّان: كان صدوقاً، إلّا أنّه لما كبر ساء حفظه وتغيّر، وكان يتلقّن ما لُقّن، فوقعت المناكير في حديثه، فسماع من سمع منه قبل التغيّر صحيح، وقال يعقوب بن سفيان: ويزيد بن أبي زيادٍ وإن كان يتكلمون فيه لتغيّره فهو على العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل الحكم ومنصور[1]، وقال ٱبن شاهين في (الثقات)[2]: قال أحمد بن صالح المصريّ: يزيد بن أبي زياد ثقة، ولا يعجبني قول من تكلّم فيه، وقال ٱبن سعد: كان ثقةً في نفسه، إلّا أنّه ٱختلط في آخر عمره، وقال مسلم في مقدّمة صحيحه[3]: فإن ٱسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُليم، ونظرائهم من حُمّال الأثر... إلىٰ آخر كلامه.

وقال العجليّ[4]: جائز الحديث، وقال عثمان ابن أبي شيبة عن جرير: كان أحسن حفظاً من عطاء، وقال عليّ بن عاصم: قال لي شعبة: ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتب عن أحدٍ، وقال الحافظ الهيثميّ في (المجمع)[5] ـ بعد أن ذكر الحديث ـ: وفيه يزيد بن أبي زيادٍ، وهو ليّن، وبقيّة رجاله ثقات.

فهذا المدح كلّه رمىٰ به ٱبن الجوزيّ وراء ظهره، واقتصر علىٰ تلك العبارة التي نقلها عن النسائيّ غلطاً وخطأً، لأنّ النسائيّ قال تلك العبارة الفادحة في حقّ: «يزيد بن أبي زيادٍ ـ ويقال ٱبن زيادٍ ـ الشاميّ» ـ لا الكوفيّ ـ وهو أحد رجال ٱبن ماجة.

---

(١) تهذيب التهذيب ٢٠٨/٦.

(٢) تاريخ أسماء الثقات: ٣٤٩.

(٣) صحيح مسلم ٥/١.

(٤) معرفة الثقات ٣٦٤/٢.

(٥) مجمع الزوائد ٣٦٦/٥.

وأمّا «يزيد» الذي نحن بصدد الكلام فيه فهو كوفيّ، قال الذهبيّ: أحد علماء الكوفة المشاهير[١].

فاختلط الأمر على ابن الجوزيّ لتشابه الاسمين، وإلّا فالذي ذكره أئمّة الجرح عن النسائي في حقّ يزيد الكوفيّ هو قوله: «ليس بالقويّ»، والبون شاسعٌ بين العبارتين، والفرق عظيم بين المقالتين: فالمتروك لا يصحّ حتى في المتابعات، أمّا الذي قيل فيه: «**ليس بالقويّ**»، يكتب حديثه.

قال النوويّ رحمه الله في (التقريب)[٢]: وقولهم: ليس بقويّ، يكتب حديثه.

وقال ابن أبي حاتم إذا أجابوا في رجل بأنّه ليّن الحديث، فهو ممّن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا: «**ليس بقويّ**» فهو بمنزلته في كَتْب حديثه إلّا أنّه دونه.

ومن تكلّم في يزيد فإنّما تكلّم فيه لأمرين:

أحدهما: اختلاطه في آخر عمره.

وثانيهما: روايته لحديث الرايات.

أمّا الاختلاط، فهو بعيد الاحتمال في هذا الحديث، لأنّ مثل محمّد بن فُضيلٍ لا يأخذ عن شيخ يعلم أنّه اختلط في حديثه، وساء حفظه، خصوصاً وقد كانوا يحرصون على الانتقاء، فرواية مثل ابن فُضيلٍ عمّن اختلط تقدح فيه.

على أنّ أئمّة الحديث يشيرون إلى مثل هذا الأمر، فإذا تحمّل راوٍ عن شيخ بعد اختلاطه نبّهوا على ذلك في ترجمته بقولهم: روى عن فلانٍ بعد الاختلاط، وهذا معلومٌ في كتب الجرح.

ثمّ إنّ يزيد بن أبي زيادٍ كوفيّ، وابن فُضيلٍ كوفيّ، وهو أدرى بشيوخ بلده، ولو

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/٤٢٣.

(٢) التقريب والتيسير: ٤٥.

لم يكن إلّا هذا لكان كافياً في دفع احتمال الاختلاط في هذا الحديث.

ولهذا نظيرٌ في علم الإسناد، فقد احتجّوا بحديث إسماعيل بن عيّاشٍ عن شيوخ أهل بلده الشاميّين، وردّوا حديثه عن غيرهم، وقبلوا حديث بقيّة بن الوليد عن شيوخ بلده، بل قال النووي ﷺ: وأكثر الحفّاظ والأئمّة يحتجّون بروايته عن الشاميّين، وضعّفوه في غيرهم.

وهذا واضح، لأنّ المقرّر عند أهل الحديث أنْ يبدأ الطالب في التحمّل عن شيوخ بلده، ثمّ يرحل بعد ذلك للسماع عن غيرهم، ومن البعيد أن يبدأ بالتحمّل عمّن اختلط وساء حفظه، خصوصاً إذا كان المتحمّل مثل محمد بن فُضيلٍ الثقة الذي أخرج له الستّة.

ومع هذا كلّه فإنّ المجرّح بالاختلاط لا يُترك حديثه إلّا بعد التيقّن من أن التحمّل عنه كان بعد الاختلاط، وأين هذا اليقين هنا؟ بل القرائن تدلّ على خلافه.

وأمّا التشنيع عليه بحديث الرايات السود الذي رواه عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعودٍ، فهو آخر ما يتمسّك به أعداء أهل البيت الطاهر صلوات الله عليهم في الطعن في رواة مناقبهم.

والطعن به في يزيد ـ رغم أنّه يدلّ على تعصّبٍ وجهلٍ وقصورِ نظر المتمسّك به ـ فإنّه مردودٌ غير مقبول، لأنّ يزيد لم يتفرّد برواية هذا الحديث عن إبراهيم، بل تابعه عليه غيره، فهو بريءٌ منه، كما أنّ للحديث طرقاً أخرى عن غير ابن مسعود.

فلو كان يزيد وضّاعاً كذّاباً لارتفعت عنه التهمة بهذه المتابعة وتلك الطرق، فكيف وهو ثقة صدوق.

اللهمّ إنّ هذا لمنكرٌ عظيم!!

أمّا المتابعة له في رواية هذا الحديث عن إبراهيم: فقال الحاكم في

«المستدرك»[1]: حدّثنا أبو بكر بن دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمّد بن عثمان بن سعيد القرشيّ، ثنا يزيد بن محمد الثقفيّ، ثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيسٍ الملائي، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله.

والحكم هو ابن عتبة الكندي من رجال الستّة، وعمرو بن قيسٍ ـ الراوي عنه ـ ثقة، روىٰ له مسلم والأربعة.

فبريء يزيد من هذا الحديث.

وله متابعةٌ أخرىٰ قاصرةٌ: قال الأزديّ: حدّثنا العبّاس بن إبراهيم، حدّثنا محمّد بن ثواب، حدّثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيسٍ، عن الحسن، عن عُبيدة، عن عبدالله مرفوعاً، به.

غير أنّه تكلّم في سماع عمرو من الحسن، والحسن من عبيدة.

والمتابعة التامّة أقوىٰ من هذه وأحسن إسناداً، ففيها الكفاية للمنصف.

وأمّا الطرق الأخرىٰ لهذا الحديث:

فورد من حديث ثوبان: أخرجه أحمد في «المسند»[2]: حدّثنا وكيع، عن شريك، عن عليّ بن زيد، عن أبي قلابة، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: **إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قِبَلِ خراسان فأتوها، فإنّ فيها خليفة الله المهديّ.**

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»[3]: أخبرنا أبو عبدالله الصفّار، ثنا محمّد بن إبراهيم بن أرومة، ثنا الحسين بن حفص، ثنا سفيان، عن خالد الحذّاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، به، مرفوعاً.

قال الحاكم: صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبيّ.

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ١٤٢/٣ كتاب معرفة الصحابة.

(٢) مسند أحمد ٢٧٧/٥.

(٣) المستدرك على الصحيحين: ٥٠٢/٤ في الفتن والملاحم.

ورواه ٱبن ماجة في (سننه)[١] من حديثه مرفوعاً، بلفظ: يقتتل عند كنزكم ثلاثةٌ، كلّهم ٱبن خليفة، ثم لا يصير إلىٰ واحدٍ منهم، ثم تطلع الرايات السود من قِبَل المشرق فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم، فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حَبْوَاً علىٰ الثلج، فإنّه خليفة الله المهديّ.

حدّثنا محمّد بن يحيىٰ وأحمد بن يوسف، قالا: حدّثنا عبدالرزّاق، عن سفيان الثوريّ، عن خالدٍ الحذّاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبيّ، عن ثوبان، به، مرفوعاً.

قال الحافظ البوصيريّ في «زوائده»[٢]: إسناده صحيح.

وورد من حديث أبي هريرة ﷺ: رواه أحمد والترمذيّ والبيهقيّ في «الدلائل» من طريق رشدين بن سعد، عن يونس، عن ٱبن شهاب الزهري، عن قبيصة بن ذؤيبٍ، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ **تخرج من خراسان راياتٌ سود فلا يردّها شيءٌ حتّىٰ تنصب بإيلياء**.

ورشدين ـ علىٰ ضعفه ـ يكتب حديثه في مثل هذا، فقد قال أحمد: ليس به بأسٌ في أحاديث الرقاق؛ ويؤيده أنّ البيهقيّ ٱشترط في أوّل «الدلائل»[٣] أن لا يخرج فيه حديثاً يعلمه موضوعاً.

وقد انتقد الحافظ ٱبن حجر ﷺ ابن الجوزيّ في «القول المسدد»[٤] في إيراده حديث الرايات في الموضوعات، وقال: لم يُصِبْ ٱبن الجوزيّ، فقد أخرجه أحمد في مسنده من حديث ثوبان، ثم ذكر الطرق المتقدّمة.

وورد مثل هذا عن بعض الصحابة موقوفاً، ومثله لا يقال بالرأي، فهو

(١) سنن ابن ماجة ١٣٦٧/٢ ح ٤٠٨٤.

(٢) مصباح الزجاجة ٣١٤/٢.

(٣) دلائل النبوّة ٤٧/١.

(٤) القول المسدّد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد: ٦٩.

شاهدٌ للمرفوع.

فحديث الرايات ثابتٌ من غير طريق يزيد، فلا معنى لاتّهامه به، والطعن فيه بسببه.

ومن هنا نتيقّن صحّة قولنا: إنّهم يَهِمون كثيراً في التجريح بقولهم: تفرّد بكذا، لأنّ الإطاحة بالسُنّة في حيّز المستحيل، لتفرّق الرواة في البلاد، مع بُعْد بعضها عن بعضٍ، فيكون للراوي متابعٌ بل متابعون ـ كما هنا ـ لكن لعدم علم المجرّح بذلك يطعن في الراوي بالتفرّد ورواية الغرائب، مع أنّه بريءٌ من ذلك.

والمقصود أنّ الطعن في «يزيد بن أبي زيادٍ» بسبب حديث الرايات طعن واهٍ مردود علىٰ صاحبه. على أنّه لو كان تفرّد حقّاً بحديث الرايات فهو لم ينفرّد بحديث الباب، فوروده من غير ما طريقٍ يجعل حديثه مقبولاً عند أهل العلم.

وبالله التوفيق، ومنه سبحانه وحده المعونة والتأييد.

فصل: وأمّا حديث جابرٍ ﷺ:

فقال الدارقطني[1]: حدّثنا أبو سعيد ـ هو العدويّ ـ حدّثنا العبّاس بن بكّارٍ الضبّيّ، حدّثنا أبو بكرٍ الهذلي، عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعاً: **النظر إلىٰ عليّ عبادة**.

قلت: العدويّ هذا هو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح، أبو سعيد العدوّي البصريّ، الملقّب بالذئب.

قال ابن عديّ[2]: كان يضع الحديث، وحدّث عن جماعة لا يُدرىٰ من هم؟ وحدّث عن الثقات بالبواطيل، وقال الدارقطني[3]: متروك، وكذّبه جماعة.

---

(١) سنن الدارقطني:

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣٩، لسان الميزان ٢/٢٢٩.

(٣) سنن الدارقطني:

وقال مسلمة بن قاسم: كان أبو خليفة يصدّقه في روايته ويوثّقه. قال الحافظ في «اللسان»[1]: لم يُسمع من أحدٍ من الأئمّة ذلك.

قلت: صدق الحافظ ﷺ، فقد أطبق أئمّة الجرح علىٰ تكذيبه، ولكذبه وجرأته على الوضع اضطرب في هذا الحديث اضطراباً عجيباً ـ كما سيأتي في حديث أبي هريرة ﷺ، وذلك يدلّ على السرقة، واختلاف الأسانيد، وكونه بعيداً عن الصدق والعدالة.

لكن للحديث طريقٌ آخر، قال ابن أبي الفراتي في (جزئه): أنبأنا القاضي سوار بن أحمد، حدّثنا عليّ بن أحمد النوفليّ، حدّثنا محمّد بن زكريا بن دينار، حدّثنا العبّاس بن بكّار وحدّثنا عبّاد بن كثير، عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعاً: **النظر في المصحف عبادة، ونظر الولد إلى الوالد عبادة، والنظر إلى عليٍّ عبادة.**

وابن بكار: قال الدارقطني: كذّاب، وعبّاد بن كثير: روىٰ له أبو داود وابن ماجة وضُعّف.

فصل: وأمّا حديث ثوبان ﷺ:

فقال ابن عديّ: حدّثنا حاجب، حدّثنا عليّ بن المثنّىٰ، حدّثنا الحسن بن عطيّة البزار، حدّثنا يحيىٰ بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سالم، عن ثوبان، مرفوعاً: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

أورده ابن الجوزيّ في «الموضوعات»[2] وقال: تفرّد به يحيىٰ، وهو متروك.

قلت: هو من رجال الترمذيّ وضعّفوه، وقال الذهبيّ في (الميزان)[3]: وقد قوّاه الحاكم وحده، وأخرج له في «المستدرك» فلم يُصبْ.

---

(١) لسان الميزان ٢/٢٣١.

(٢) الموضوعات ١/٣٦١ و٣٦٢.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/٣٨٢.

قلت: بل قوّاه ابن حبّان أيضاً، فذكره في «الثقات»[١] غير أنّه ذكره في «الضعفاء»[٢] فلا أدري أيّهما سبق الآخر.

والحاكم قد قال في «المستدرك»[٣]: هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي حديثهم، لأنّي لا أستحلّ الجرح إلّا مبيّناً، ولا أجيزه تقليداً، والذي أختاره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلاً.

فلم يثبت عنده ما قيل في «يحيى بن سلمة» من كلام أهل الجرح، فلذلك أخرج له في كتبه، فالحديث على رأيه ثابت، والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث أبي بكرٍ الصدّيق رضي الله عنه:

فقال ابن عساكر[٤]: أنبأنا أبو العبّاس أحمد بن الفضل بن أحمد الخيّاط، أنبأنا أبو بكر بن الفضل الباطرقاني، حدّثني أحمد بن محمد بن عبدالله، حدّثني أبو عمرو عثمان بن عمرو بن عبدالرحمن الشافعيّ المعروف بابن أخي النجّار، حدّثني أحمد ابن عيسى الوشا، حدّثني مؤمّل بن إهاب، حدّثنا عبدالرزّاق، حدّثنا معمر، حدّثنا الزهريّ، عن عروة، عن عائشة، عن أبي بكرٍ، مرفوعاً: **النظر إلى عليّ عبادة.**

وقال ابن النجّار في «تاريخه»[٥]: كتب إليّ أبو زرعة عبيد الله بن أبي بكرٍ اللفتوائي، أنبأنا أبو الخير شعبة بن أبي بكرٍ الصبّاغ، حدّثنا أبو القاسم هبة الله بن عبدالوارث الشيرازيّ، أنبأنا أبو القاسم الطيّب[٦] بن أحمد بن الطيّب ابن عبدالله

---

(١) الثقات ٧/٥٩٥.

(٢) كتاب المجروحين ٣/١١٢ ـ ١١٣.

(٣) لم نعثر عليه في المستدرك على الصحيحين، ولعله قال ذلك في كلام له عن المستدرك في موضع آخر، فليلاحظ.

(٤) اللآلي المصنوعة ١/٣٤٣.

(٥) اللآلي المصنوعة ١/٣٤٢.

(٦) في اللآلي ١/٣٤٢ بن أبي يشكر بن عمر، فليحقق.

الشاهد، أنبأنا أبو القاسم عبدالعزيز بن عليّ بن أحمد الورّاق، حدّثنا أبو بكر محمّد ابن أحمد الحافظ، حدّثنا أبو العبّاس بن الوشّا، به.

قلت: ابن الوشّا: قال مسلمة بن قاسم في «الصلة»[1]: انفرد بأحاديثٍ أُنكرت عليه، ولم يأت بها غيره، شاذّة، كتبتُ عنه حديثاً كثيراً، وكان جامعاً للعلم، وكان أصحاب الحديث يختلفون فيه، فبعضهم يوثّقه وبعضهم يضعّفه.

قال الحافظ في «اللسان»[2]: وقد وجدت له حديثاً باطلاً، قال: حدّثني مؤمّل بن إهاب، فذكر هذا الحديث.

قلت: له طريقٌ آخر عن مؤمّل، قال ابن الجوزيّ في «الموضوعات»[3]: حدّثني محمّد بن ناصرٍ، قال: حدّثني محمّد بن عليّ النرسيّ، قال: حدّثني أبوعبدالله محمّد بن الحسين، قال: حدّثني القاضي محمّد بن عبدالله الجُعْفيّ، قال: حدّثني أبو الحسن محمّد بن أحمد ابن مخزومٍ، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الرقّيّ، قال: حدّثني مؤمّل، به.

قال ابن الجوزيّ: قال ابن حبّان: موضوع، آفته الجعفيّ أو شيخه.

قلت: له طريقٌ آخر ليس فيه الجعفيّ ولا شيخه؛ قال ابن حبّان: حدّثنا الحسن بن العدويّ، عن أبي الربيع الزهرانيّ، ومحمّد بن عبدالأعلى الصنعاني، قالا: حدّثنا عبدالرزّاق، به.

قال ابن حبّان: وضعه العدويّ[4].

---

(١) كتاب الصلة: ؟؟؟

(٢) لسان الميزان: ٣٣٦/١ رقم ٧٦٨ من الطبعة الحديثة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤١٦هـ.

(٣) الموضوعات ٣٥٨/١.

(٤) كتاب المجروحين ٢٤١/١.

فصل: وأمّا حديث عثمان بن عفّان رضي الله عنه:

فقال ابن الجوزيّ في «الموضوعات»[١]: أنبأنا يحيى بن عيسى[٢] بن البنّا، أنبأنا أبو الحسين بن الآبنوسيّ، قال: أنبأنا أبو نصرٍ محمّد بن أحمد المدابغيّ، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن عليّ الجرجانيّ، حدّثنا محمّد بن أبي سعيدٍ الحافظ، أنبأنا أبو العباس أحمد بن هاشم الطرائفيّ، قال: حدّثني جعفر بن الحسين بن عمر الزيّات، حدّثنا محمّد بن غسّان الأنصاريّ، عن يونس ـ مولى الرشيد ـ عن المأمون، عن الرشيد، عن المهديّ، عن أبيه، عن جدّه، عن ابن عبّاسٍ، عن عثمان، مرفوعاً: **النظر إلى عليّ عبادة.**

قال ابن الجوزيّ: رواته مجاهيل.

قلت: الجهالة لا تقتضي الوضع، غاية الأمر التوقّف عن الحكم على الحديث حتّى يظهر حال الراوي.

ثمّ إنّ المجهول إن كان حديثه معروفاً فجهالته لا تضرّ، وإن كان منكراً أو عرف تفرّده به فهو ضعيفٌ محقّق الضعف.

وهذا الحديث معروفٌ من طرقٍ أخرى ثابتة؛ فجهالة رواة بعض طرقه لا تضرّ مطلقاً، والله أعلم.

وفي سند هذا الحديث لطيفة من لطائف الإسناد، وهي رواية الخلفاء بعضهم عن بعضٍ، ورواية صحابيٍّ عن صحابيٍّ، والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

فقال ابن عديّ[٣]: حدّثنا الصباح بن عبدالله، ثنا شعبة، عن الأعمش، عن

---

(١) الموضوعات ١/٣٥٩.

(٢) في المصدر: الحسن.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣٩.

أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة**.

وقال أيضاً[١]: حدّثنا العدويّ، حدّثنا لؤلؤ بن عبدالله، ثنا عفّان، ثنا شعبة، مثله.

وقال أيضاً[٢]: حدّثنا العدويّ، حدّثنا أحمد بن عبدة، ثنا سفيان، عن الأعمش، به.

قلت: هذه الأسانيد كلّها من اختلاق العدويّ ووضعه، ولا أصل لها مطلقاً.

ورواه أيضاً عن أحمد بن عبدة، عن سفيان بن عيينة، عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة.

ورواه أيضاً من حديث أنسٍ، وجابرٍ، وسيأتي حديث أنسٍ، وحديث جابرٍ تقدّم.

ويظهر أنّ البعض من هذه الأسانيد سرقه من غيره، والبعض الآخر وضعه من عنده.

وسيأتي طريقٌ آخر لهذا الحديث، وحديث جابرٍ في حديث عمران بن حُصَيْنٍ رضي الله عنه.

فصل: وأمّا حديث معاذ بن جَبَلٍ رضي الله عنه:

فقال الخطيب في «التاريخ»[٣]: أنبأنا عليّ بن أحمد الرزّاز، أنبأنا محمّد بن إسماعيل الرازيّ، أنبأنا محمّد ابن أيّوب، حدّثنا هَوْذة بن خليفة، نبّأنا ابن جريج، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، قال: رأيت معاذ بن جبلٍ يُديم النظر إلىٰ عليّ بن أبي طالبٍ، فقلت: ما لَكَ تديم النظر إلىٰ عليٍّ، كأنّك لم تره؟ فقال: سمعت

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣٩.

(٢) نفس المصدر.

(٣) تاريخ بغداد ٢/٥١.

رسول الله ﷺ يقول: **النظر الىٰ وجه عليّ عبادة.**

قال الخطيب: وهذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد، علىٰ أنّا لا نعلم أنّ محمّد بن أيّوب روىٰ عن هوذة بن خليفة شيئاً قطّ، ولا سمع منه، لأنّ هوذة مات في سنة ستّ عشرة ومائتين.

وقال الذهبيّ في «الميزان»[1]: المتّهم بوضعه محمّد بن إسماعيل الرازيّ، ومحمّد ابن أيّوب ـ هو ابن الضُّرَيْس ـ لم يدرك هَوْذة، ولا ابن جريج أبا صالحٍ[2].

وذكره ابن الجوزيّ في «الموضوعات»[3] وقال: محمّد بن أيّوب يروي الموضوعات، ولا تعرف له رواية عن هوذة.

قلت: سيأتي لهذا الحديث طريقٌ آخر في حديث عمران بن حُصَيْن ﵁.

وقد أحسن أبو بكر الخطيب ﵀ حيث قال: «إنّ هذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد»، ويؤخذ منه: أنّ الحديث ثابتٌ بأسانيد أخرىٰ. فتنبّه لعبارة أهل التحقيق من الحفّاظ تستفد، والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث عمران بن حُصَيْن ﵁:

فقال الحاكم في «المستدرك»[4]: حدّثنا دعلج بن أحمد السجزيّ، ثنا عليّ بن عبدالعزيز بن معاوية، ثنا إبراهيم بن إسحاق الجعفيّ، ثنا عبدالله بن عبد ربّه العجليّ، ثنا شعبة، عن قتادة، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي سعيد الخدريّ،

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٨٥/٣.

(٢) كذا في النسخة، لكن في الميزان وكذا اللسان: «ولا أبا صالح» فلاحظ، فإنّه بصدد بيان عدم اتصال السند في موضعين: ابن الضريس عن هوذة، وابن جريج عن أبي صالح، فالصواب ما جاء في المتن.

(٣) الموضوعات ٣٥٩/١ و٣٦٢.

(٤) المستدرك على الصحيحين ١٤١/٣، وأخرجه محمّد بن الحسن الطوسي في أماليه ص ٣٥٠ ح ٧٢٣ عن هذا الطريق.

عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وشواهده عن عبدالله بن مسعود صحيحة.

ثمّ روىٰ حديث عبدالله بن مسعود المتقدم من طريق الرمليّ، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله.

ومن طريق المسعوديّ عن عمرو بن مرّة، عن إبراهيم، به.

وقد وقع للذهبيّ في «تلخيص المستدرك»[1] في هذا الموضع ما يضحك الثكلىٰ، ويرفع النقاب عن حاله حين يرىٰ حديثاً في فضل عليّ عليه السلام.

وذلك أنّه كتب علىٰ قول الحاكم في حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: «**هذا حديثٌ صحيحٌ، وشواهده عن عبدالله بن مسعود صحيحة**»، ما نصّه: قلت: ذا موضوع، وشاهده صحيح.

فهذا كلامٌ صريحٌ وظاهر الدلالة علىٰ أنّ الذهبيّ موافق للحاكم علىٰ صحّة حديث ابن مسعودٍ الذي ذكره شاهداً لحديث عمران بن حصينٍ، لكنّ شاميّته وانحرافه عن عليّ عليه السلام أفقداه وعْيَه ورشده، وتركاه ينقض ما أقرّه واعترف به بعد سطرين أو ثلاثةٍ لا غير، فقال في كلام علىٰ حديث ابن مسعودٍ الذي اعترف بصحّته ما نصّه: **وذا موضوع!!**

فانظر ـ بربّك ـ أليس هذا من التلاعب في كلام رسول الله ﷺ تبعاً للهوىٰ والعصبيّة؟! نعوذ بالله من الخذلان.

ثمّ إنّه أطلق هذه الدعوىٰ إطلاقاً، ولم يشر إلىٰ دليلها أو ما يؤيّدها، وقد علمت صحّة حديث ابن مسعودٍ فيما سبق، فلا داعي لإعادة بيان ذلك.

وأمّا حديث عمران بن حصينٍ رضي الله عنه، فإنْ لم يكن صحيحاً كما قال الحاكم؛ فهو

(١) تلخيص المستدرك ٣/١٤١ ـ ١٤٢.

في درجة الضعف المنجبر، لوروده من طرقٍ أخرىٰ.

قال الطبراني[١]: حدّثنا أبو مسلمٍ الكشّي، حدّثنا أبو نجيد عمران بن خالد ابن طليق الضرير، عن أبيه، عن جدّه، قال: رأيت عمران بن حصينٍ يحدّ النظر إلىٰ عليٍّ، فقيل له، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

ورواه ابن الأبّار في (معجم أصحاب أبي عليّ الصدفي)[٢]: حدّثنا أبو جعفر بن عون الله في آخرين، عن أبي محمّد بن عبيدالله الزّاهد، ثنا أبو الحجّاج ابن أبي عبدالمالك ـ وهي كنية يبق النحوي ـ قال: قُرِىء علىٰ أبي عليّ الصدفيّ بجامع المرية ـ وأنا أسمع ـ في سنة ٥٠٥: أنا أبو بكر محمّد بن أحمد بن عبدالباقي الدقّاق، أخبرنا أبو عمر عبدالواحد بن أحمد المليحيّ ـ إجازةً ـ. وقرأتُ علىٰ أبي الربيع بن موسىٰ، عن أبي القاسم بن حُبَيْشٍ ـ سماعاً ـ أنا أبو بكر بن العربيّ ـ سماعاً بقرطبة ـ عن أبي بكر بن طرخان، عن المليحيّ.

وحُدّثت عن أبي الفضل بن ناصر، وأبي الفضل الطوسيّ عن الحميدي، عن المليحيّ، قال: أنا أبو عبيدٍ الأديب ـ صاحب أبي منصورٍ الأزهريّ ـ أنا أبو جعفرٍ محمّد بن محمّد بن عبدالله البزاز المقرىء بالبصرة، أنا أبو مسلمٍ إبراهيم بن عبدالله الكجي البصريّ، أنا عمران بن خالد بن طليق، عن أبيه، به.

قلت: طليق: لم يسمع ابن عمران، كذا قال الذهبيّ[٣]: وهو ثقة، ذكره ابن حبّان في «الثقات»[٤] وقد صرّح في هذا الحديث باجتماعه بعمران وسماعه منه.

وخالد: قال الدارقطنيّ: ليس بالقويّ، وقال الساجي: صدوق، والذي أتىٰ

(١) المعجم الكبير ١٨/١٠٩ ـ ١١٠ ح٢٠٧.

(٢) معجم أصحاب أبي علي الصدفي.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/٣٤٥.

(٤) الثقات ٦/٤٩٤.

منه روايته عن غير الثقات[1] ، وذكره ابن حبّان في «الثقات» .

وعمران ابنه : قال أبو حاتم : ضعيف ، وقال ابن حبّان : لا يجوز الاحتجاج به ، وقال أحمد : متروك[2] ، قال الذهبيّ[3] : عن آبائه : **حديث النظر إلىٰ عليٍّ عبادة** ، رواه عنه يعقوب الفسوّي ، وهذا باطلٌ في تقدي .

وقد أنصف الذهبيّ هنا حيث جعله باطلاً في نقده ، ولم يطلق القول في ذلك ، ونقده قد يكون صواباً وقد يكون خطأً ، وهو هنا خطأٌ ـ كما هو ظاهر ـ ولهذا انتقده العلائيّ وقال : الحكم عليه بالبطلان فيه بُعد ، ولكنّه قال ـ كما قال الخطيب ـ : غريب .

طريقٌ آخر : قال ابن أبي الفراتي في (جزئه) : أنبأنا جدّي أبو عمروٍ ، حدّثنا أبو محمّدٍ الحسن بن محمّد ابن إسحاق المهرجانيّ ، حدّثنا الغلابيّ ، أنبأنا العبّاس بن بكّارٍ ، حدّثنا أبو بكرٍ الهُذَليّ ، عن أبي الزبير ، عن جابرٍ ، قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ : عُدْ عمران بن حصينٍ ، فإنّه مريضٌ ، فأتاه وعنده معاذٌ وأبو هريرة ، فأقبل عمران يحدّ النظر إلىٰ عليّ ، فقال له معاذ : لِمَ تحدّ النظر إلىٰ عليٍّ ؟ فقال : سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول : **النظر إلىٰ عليّ عبادة** .

فقال معاذ : وأنا سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم .

فقال أبو هريرة : وأنا سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم .

وهذا الطريق ضعيفٌ أيضاً .

فصل : وأمّا حديث أنسٍ رضي الله عنه :

فقال ابن عديّ : حدّثنا العدويّ ، حدّثنا الحسن بن عليّ بن راشد الواسطيّ ،

---

(١) لسان الميزان ٢/٣٧٩ .

(٢) لسان الميزان ٤/٣٤٥ .

(٣) ميزان الاعتدال ٣/٢٣٦ .

حدّثنا هُشَيمٌ، عن حميدٍ، عن أنسٍ، مرفوعاً: **النظر إلىٰ عليّ عبادة**.

قلت: العدويّ تقدّم ما فيه.

وللحديث طريقٌ آخر: قال ابن عديّ: حدّثنا حاجب بن مالكٍ، حدّثنا عليّ ابن المثنّىٰ، حدّثنا عبيدالله بن موسىٰ، حدّثنا مطر بن أبي مطرٍ، عن أنسٍ، مرفوعاً به[1].

مطرٌ: قال البخاريّ وأبو حاتم والنسائيّ: منكر الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقويّ[2].

وأورد الذهبيّ في ترجمته هذا الحديث وحديثاً آخر، وقال: كلاهما موضوع[3].

وقال أيضاً في حديثٍ آخر: المتّهم بهذا وما قبله مطر، فإنّ عبيدالله ثقة شيعي، لكنّه آثم بروايته هذا الإفك[4].

قلت: لقد تحامل الذهبيّ علىٰ مطرٍ في شأن هذا الحديث، فإنّ مطراً وإن كان ضعيفاً إلّا أنّه توبع عن أنسٍ، فرواه محمّد بن القاسم الأسديّ، عن شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ.

فبريء مطر منه.

ومحمّد بن القاسم اتّهم بالكذب، لكن قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، وقد كتبت عنه، وقال العجليّ: كان شيخاً صدوقاً عثمانياً[5].

وروىٰ له الترمذيّ في «سننه».

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٣٩/٢، اللآلي المصنوعة ٣٤٤/١.

(٢) تهذيب التهذيب ٤٥٥/٥.

(٣) ميزان الاعتدال ١٢٧/٤.

(٤) ميزان الاعتدال ١٢٨/٤.

(٥) معرفة الثقات ٢٥٠/٢، تهذيب التهذيب ٢٦٠/٥ ـ ٢٦١.

فهذا الحديث ضعيف، لا موضوع كما قال إبن الجوزيّ. والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث عائشة رضي الله عنها:

فقال أبو نعيم في «الحلية»[1]: حدّثنا أبو نصرٍ أحمد بن الحسين النيسابوريّ، ثنا الحسن بن موسى السمسار، ثنا محمّد بن عبدك القزوينيّ، قال: ثنا عبّاد بن صُهَيْب، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها. قالت: قال رسول الله ﷺ: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

قال أبو نعيم: غريبٌ من حديث هشام بن عروة، ولم نكتبه إلّا من حديث عبّاد.

وأورده ابن الجوزيّ في «الموضوعات»[2] وقال: تفرّد به عبّاد، وهو متروك.

وقال ابن حبّان: يروي المناكير عن المشاهير حتّىٰ إذا سمعها المبتدىء شهد لها بالوضع[3].

قلت: قد بيّنا ـ فيما سبق ـ أنّ ابن الجوزيّ يأخذ من أقوال أهل الجرح والتعديل ما يراه موافقاً لرأيه، فيذكر ما قيل في الراوي من عبارات الجرح ويترك ذكر من عدّله، وهذا تصرّف فاسدٌ لا يليق بأهل العلم، لأنّ الصواب في مثل هذا المقام أن يذكر أقوال الفريقين ليظهر الحقّ من الباطل.

وابن الجوزيّ تمسّك بقول الجارحين لعبّاد، ورمىٰ بقول من عدّله وراء ظهره، ولم يبيّن حجّته في تمسّكه بقول الجارحين دون المعدّلين، وما كان هكذا فلا يلتفت إليه.

وأقوال ابن حبّان في جرح الرجال وتعديلهم ليست من الدقّة بمكانٍ، وكثيراً

---

(١) حلية الأولياء ٢/١٨٢ ـ ١٨٣.

(٢) الموضوعات ١/٣٦١ و٣٦٣.

(٣) كتاب المجروحين ٢/١٦٤، لسان الميزان ٣/٢٣٠.

ما يشير إلىٰ ذلك الذهبيّ في «الميزان» فيقول عقب قولٍ له في راوٍ: «وابن حبّان لا يدري ما يخرج من رأسه»، أو «تعديل ابن حبّان لا يفرح به»، إلىٰ غير هذا من العبارات التي تفيد عدم الارتكان إلىٰ أقواله في الجرح والتعديل.

وما قيمة قوله هذا في عبّادٍ؟ مع قول أبي داود: صدوق، وقال أحمد: ما كان بصاحب كذبٍ[١]، وكان عنده من الحديث أمر عظيم قد سمع من الأعمش. قال ابن عديّ[٢]: لعبّاد بن صهيبٍ تصانيف كثيرة، ومع ضعفه يكتب حديثه.

وقال ابن معين: عبّاد بن صهيب أثبت من ابن أبي عاصم النبيل، وقال في روايةٍ أخرىٰ ـ قال الحافظ في «اللسان»[٣]: إنّها شاذّة ـ: هو ثبت.

وقال عبدان: لم يكذّبه الناس، وإنّما لقّنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديث في آخر الأمر، وقال أبو داود: كان قَدريّاً[٤].

قلت: وهذا لا يضرّ حديثه، فإذا لم يثبت عنه الوضع والكذب والاختلاس، فالقدَريّة وغيرها لا تضرّه، كما أشرنا إلىٰ ذلك سابقاً في أماكن مختلفة، وقلنا: إنّ المدار علىٰ ضبط الراوي وعدالته لا غير، فإذا ثبتا فالنظر إلىٰ غيرهما تعسّف.

ثمّ إنّ هذا الحديث بعيدٌ عن القدر بُعْد المشرقين، فليس فيه ما يؤيّد مذهبه حتّىٰ يقال فيه ما يقال في الأحاديث التي يرويها أهل الأهواء في تأييد مذهبهم.

فظهر أنّ تفرّد عبّادٍ بهذا الحديث لا يضرّ، لأنّه مستور الحال، مشهورٌ بالحديث، فحديثه مقبولٌ في مثل هذا الباب، ولو توبع لكان حديثه حسناً، والله أعلم.

---

(١) كذا في الميزان ٣٦٧/٢، لكن في المسالك ٢٣٠/٣: ما كان بصاحب كتب.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٤٨/٤، لسان الميزان ٢٣٠/٣.

(٣) لسان الميزان ٢٣١/٣.

(٤) لسان الميزان ٢٣٠/٣ ـ ٢٣١.

فصل: وحديث أبي ذرّ رضي الله عنه:

قال محمّد بن الحسن الطوسيّ في «أماليه»[١]: أخبرنا جماعة عن أبي المفضّل، قال: حدّثنا أبو الليث محمّد بن معاذ ابن سعيد الحضرميّ بالجار، قال: أخبرنا أحمد بن المنذر أبو بكرٍ الصنعانيّ، قال: حدّثنا عبدالوهّاب بن همّام، عن أبيه همّام ابن نافعٍ، عن همّام بن منبّه، عن حجر ـ يعني المدريّ ـ قال: قدمتُ مكّة وبها أبو ذرٍّ جندب بن جنادة، وقدم في ذلك العام عمر بن الخطاب حاجّاً ومعه طائفة من المهاجرين والأنصار، فيهم عليّ بن أبي طالب، فبينا أنا في المسجد الحرام مع أبي ذرٍّ جالسٌ إذ مرّ بنا عليٌّ ووقف يصلّي بإزائنا، فرماه أبو ذرٍّ ببصره، فقلت: يرحمك الله يا أبا ذرٍّ، إنّك لتنظر إلىٰ عليٍّ فما تقلع عنه؟ قال: إنّي أفعل ذلك، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة، والنظر إلى الوالدين برأفةٍ ورحمةٍ عبادة، والنظر في الصحيفة ـ يعني صحيفة القرآن ـ عبادة، والنظر إلى الكعبة عبادة.**

وله طريقٌ آخر رواه الديلميّ في (مسند الفردوس)[٢].

خاتمة

إنْ قلت: سلّمنا صحّة هذا الحديث وثبوته، لكن لا نسلّم أنّه غير منكرٍ، فكون النظر إلىٰ رجلٍ عبادة يُتقرّب بها إلى الله فيه ما فيه.

قلت: لا نكارة في الحديث مطلقاً، ومعناه ـ كما قال ابن الأعرابيّ فيما رواه عنه ابن الأبّار في «معجم أصحاب أبي عليّ الصدفي» ـ: أنّ عليّاً كان إذا برز قال الناس: لا إله إلّا الله، ما أشرف هذا الفتىٰ!!

---

(١) أمالي الطوسي: ٤٥٤ ـ ٤٥٥ ح١٠١٦.

(٢) مسند الفردوس ٢٩٣/٤.

لا إله إلّا الله ، ما أشجع هذا الفتى!!

لا إله إلّا الله ، ما أكرم هذا الفتى!!

فالأوصاف الكريمة التي تجمّعت في عليّ ﷺ كانت سبباً في ذكر الناظر إليه كلمة الإخلاص ، وهي أفضل الذكر كما ورد ، والذكر أفضل العبادات كما ورد أيضاً ، وهو أفضل من الصدقة لقوله ﷺ : لو أنّ رجلاً في حِجْره دراهم يقسمها ، وآخر يذكر الله كان من الذاكر أفضل .

وفي رواية : ما صدقة أفضل من ذكر الله .

رواهما الطبرانيّ من حديث أبي موسىٰ ، وسندهما حسن[1] .

وقد ورد من طرقٍ ثابتة عن رسول الله ﷺ : خياركم الذين إذا رؤوا ذُكِر الله[2] .

قال ابن ماجة في «سننه»[3] : حدّثنا سويد بن سعيد ، ثنا يحيىٰ بن سُلَيم ، عن ابن خُثَيم ، عن شهر بن حوشب ، عن أسماء بنت يزيد؛ أنّها سمعت رسول الله ﷺ يقول : ألا أُنبِّئُكم بخياركم؟ قالوا : بلىٰ يا رسول الله ، قال : خياركم الذين إذا رؤوا ذُكِر الله عزّ وجلّ .

قال الحافظ البوصيريّ ﷺ في «زوائده»[4] : وهذا إسناد حسن ، وشهر بن حوشب وسويد بن سعيد مختلف فيهما ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

قلت : وله طريقٌ آخر ليس فيه سويد : قال أبو نعيم في «الحلية»[5] : حدّثنا جعفر بن محمّد بن عمرو ، حدّثنا أبو حصينٍ القاضي ، حدّثنا يحيىٰ بن عبدالحميد ، حدّثنا داود العطّار ، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم ، عن شهر بن حوشب ، به .

---

(١) المعجم الأوسط ٤٥١/٦ ح٥٩٦٦ ، المعجم الأوسط ٢٠١/٨ ح٧٤١٠ عن ابن عباس ﷺ .

(٢) الجامع الصغير ٨/٢ .

(٣) سنن ابن ماجة ١٣٧٩/٢ ح٤١١٩ .

(٤) مصباح الزجاجة ٣٢٢/٢ .

(٥) حلية الأولياء ٦/١ .

وشهر: استقرّ عمل كثيرٍ من الحفّاظ على تحسين حديثه.

وقال أبو نعيم أيضاً[١]: حدّثنا أحمد بن يعقوب بن المهرجان العدل، ثنا حسن ابن علويه القطّان، ثنا إسماعيل بن عيسى، ثنا الهياج بن بسطام، عن مسعرٍ، عن بكير بن الأخنس، عن سعدٍ، قال: سُئل رسول الله ﷺ مَنْ أولياء الله؟ قال: الذين إذا رؤوا ذُكر الله.

قال أبو نعيم: غريبٌ من حديث مسعر، تفرّد به الهياج، وبكير بن الأخنس روى عن مسعرٍ ولم يقله الثوري ولا شعبة.

وعن ابن عبّاسٍ قال: قال رجل: يا رسول الله، مَن أولياء الله؟ قال: الذين إذا رؤوا ذُكر الله.

رواه البزّار عن شيخه عليّ بن حربٍ؛ قال الهيثمي[٢]: لم أعرفه، وبقيّة رجاله وثّقوا.

عن عبدالله بن مسعودٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: إنّ من الناس مفاتيحُ لذكر الله، إذا رؤوا ذُكِر الله. رواه الطبراني[٣].

وفيه عمرو بن القاسم: قال الهيثميّ[٤]: لم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

وأشار الحافظ السيوطيّ رحمه الله في «الجامع»[٥] إلى حُسْنه، ووافقه المناوي في شرحه[٦].

فهذه الأحاديث تشهد لمعنى حديث **النظر إلى عليٍّ عبادة**، وتدفع تهمة

---

(١) حلية الأولياء ٢٣١/٧.

(٢) مجمع الزوائد ٨١/١٠.

(٣) المعجم الكبير ٢٠٥/١٠ ح١٠٤٧٦.

(٤) مجمع الزوائد ٨١/١٠.

(٥) الجامع الصغير ٩٨/١.

(٦) التيسير بشرح الجامع الصغير ٣٤٦/١، وقال في فيض القدير ٥٢٨/٢ قال ابن حجر: هذا الخبر صحّحه ابن حبّان من حديث أنس.

النكارة عنه، إذ قد أثبت الرسول ﷺ فيها أنّ أولياء الله الذين إذا رؤوا ذُكر الله.

وقد تقدّم عن ابن الأعرابيّ أنّ عليّاً كان إذا رأوه قالوا: لا إله إلّا الله ما أكرم هذا الفتىٰ!! لا إله إلّا الله ما أشجع هذا الفتىٰ!! لا إله إلّا الله ما أشرف هذا الفتىٰ!!

وهذا ذكر لكلمة الإخلاص، وهو عبادةٌ، بل أفضلها ـ كما سبق ـ.

ويحتمل أيضاً أن يكون النظر إلىٰ عليّ عليه السلام عبادة من غير ذكر الله، ويكون ذلك ممّا أكرمه الله به، وفضّله علىٰ غيره.

ويؤيّد هذا المعنىٰ فعل عمران بن حصين رضي الله عنه ـ كما تقدّم في حديثه ـ حيث جعل يحدّ النظر في عليّ عليه السلام حين دخل يعوده. فلفت ذلك نظر جلسائه. فسألوه؟ فقال: إنّي سمعت النبيّ ﷺ يقول: **النظر إلىٰ عليّ عبادة**.

ففعل عمران هذا يدلّ علىٰ أنّ مجرّد النظر إلىٰ ذات عليّ عليه السلام عبادة، من غير أن يكون ذلك داعياً إلىٰ ذكر الله تعالىٰ.

وهذا أيضاً غير منكرٍ ولا غريبٍ، فقد ورد من طرقٍ كثيرةٍ عن رسول الله ﷺ: **أنّ النظر في المصحف ووجه الوالدين والكعبة والعالم عبادة**[1].

وهي، وإن كانت ضعيفة لكن بمجموعها يتقوّى الحديث.

فهذا شاهدٌ لهذا المعنىٰ أيضاً.

والمقصود أنّ الحديث غير منكرٍ علىٰ كلا المعنيين، فلكلٍّ منهما شواهد ونظائر من السُنّة معروفة، وقد أشرت في غير هذا المكان إلىٰ شواهد أُخرىٰ لمعنىٰ هذا الحديث.

يقول عبدالعزيز بن محمّد بن الصدّيق الغُماريّ، أصلح الله حاله، ورحمه وستره في الدارين: وبهذا تمّ هذا الجزء المبارك، وكان الفراغ منه ضحىٰ يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من شوّال سنة خمسٍ وستين وثلاثمائة وألف هجريّة

---

(١) الجامع الصغير ٢/١٨٩.

بمصر القاهرة.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلّى الله علىٰ سيّدنا محمّدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليماً إلىٰ يوم الدين.

يقول مؤلّفه: هذا الكتاب من أرجىٰ أعمالي التي تقرّبني إلى الله سبحانه، وإن كان ربّي سيمنحني فضيلةً وخصوصيةً وكرامةً بشيءٍ من مؤلّفاتي فلا يكون ذلك ـ فيما أظن ـ إلّا بهذا المصنّف الذي ألّفته بوازع من المحبّة والإخلاص لمولانا الإمام عليّ عليه الصلاة والسلام، وطلباً من ربّي في أن يكون هذا الكتاب سبباً في اتّصالي بمولانا الإمام في النسب المعنويّ ـ كما أتّصل بن بالنسب الطينيّ ـ والأعمال بالنيّات.

رزقني الله الاقتداء بالإمام، والانخراط في سلك حزبه وأحبابه، آمين.

وفي ترجمة زبيد الياميّ من (الحلية)[1] عن يحيىٰ بن كثيرٍ الضرير، قال: رأيتُ زبيداً في النوم، فقلت: إلىٰ ما صِرْتَ يا أبا عبدالرحمن؟ قال: إلىٰ رحمة الله تعالىٰ. قلت: فأيّ العمل وجدتَ أفضل؟ قال: الصلاة وحبّ عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام.

قال الحافظ ابن حجرٍ رحمه الله في «الإمتاع في الأحاديث المتباينة بشرط السّماع»:

هنيئاً لأصحاب خير الورىٰ ... وطوبى لأصحاب أخبارهِ
أولئك فازوا بتذكيره ... ونحن سعدنا بتذكارهِ
وهم سبقونا إلىٰ نصره ... وها نحن أتباع أنصارهِ
ولمّا حُرمنا لقا عينه ... عكفنا علىٰ حفظ آثارهِ
عسى الله يجمعنا كلّنا ... بأفضاله معه في دارهِ

---

(١) حلية الأولياء ٥/٣٢.

المصادر والمراجع

ـ الأمالي، للشيخ الإمام أبي جعفر الطوسي ـ تحقيق مؤسّسة البعثة ـ ط دار الثقافة، قم ـ الطبعة الأولىٰ سنة ١٤١٤هـ.

ـ تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي ـ ط دارالكتب العلمية، بيروت ـ الطبعة الأولىٰ سنة١٤٠٦هـ.

ـ تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ـ ط مطبعة السعادة بمصر ـ سنة ١٣٤٩هـ.

ـ التدوين في أخبار قزوين، للرافعي ـ تحقيق الشيخ عزيزالله العطاردي ـ ط دارالكتب العلميّة، بيروت ـ سنة ١٤٠٨هـ.

ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لمحيي الدين أبي زكريّا يحيىٰ بن شرف الدين النووي ـ ط دارالجنان، بيروت ـ الطبعة الأولىٰ سنة١٤٠٦هـ ـ راجعه وعلّق عليه: عبدالله عمر البارودي.

ـ تلخيص المستدرك، لشمس الدين الذهبي ـ مطبوع بهامش المستدرك علىٰ الصحيحين.

ـ تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني ـ ط دار إحياء التراث العربي ـ سنة ١٤١٢هـ.

ـ التيسير بشرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي ـ ط مصر.

ـ الثقات، لابن حبّان ـ ط دائرة المعارف العثمانيّة، سنة ١٤٠٣هـ.

ـ الجامع الصحيح (سنن الترمذيّ) لمحمّد بن عيسىٰ الترمذي.

ـ الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير ـ لجلال الدين السيوطي ـ الطبعة

الرابعة ـ ط. البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٣هـ.

ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الاصبهاني ـ ط مطبعة السعادة بمصر ـ سنة ١٣٥١هـ.

ـ دلائل النبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق عبدالمعطي قلعجي ـ ط دارالكتب الإسلامية، بيروت ـ الطبعة الأولىٰ سنة ١٤٠٥هـ.

ـ الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، للذهبي ـ تحقيق محمّد إبراهيم الموصلي ـ ط دارالبشائر الإسلامية، بيروت ـ الطبعة الأولىٰ، سنة ١٤١٢هـ.

ـ سنن ابن ماجة، لابن ماجة القزويني ـ تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي.

ـ صحيح البخاري ـ لمحمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق أحمد محمّد شاكر ـ أوفسيت دارالجيل ـ بيروت.

ـ المعجم الكبير، للحافظ الطبراني ـ تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي ـ ط دارإحياء التراث العربي ـ بيروت.

ـ معرفة الثقات، للعجليّ، تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي ـ ط مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة ـ الطبعة الأولىٰ، سنة ١٤٠٥هـ.

ـ الموضوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي.

ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي ـ تحقيق علي محمّد البجاوي ـ ط دارالمعرفة، بيروت.

ـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ـ للحافظ ابن حجر العسقلاني ـ مطبوع بذيل نزهة النظر.

ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني ـ تحقيق نورالدين عتر ـ ط دار الخير، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.